مفهـــوم الإيمـــان
بين الزيـادة والنقصـــان

إعداد

د / بهـــاء عبـــد التـــواب سيـــد
أستاذ مساعد بقسم العقيدة والفلسفة
جامعـــة الأزهـــر بـأسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمـــد لله نحمـــده ونستعينه ونستغفره ، ونستهديه ونعوذ بـــالله مـــن شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

"وبعـــد"

احتل البحث في مسألة الإيمان مكاناً بارزا في الفكر الإسلامي ، وكان من أحد بواكير الخلاف بين المسلمين ويرجع السبب في ذلك إلى الاخـــتلاف حـــول مرتكب الكبيرة ، وهل ارتكابهم الكبيرة يخرجهم من الإيمـــان أم هـــم مؤمـــنون ؟ ومن هو المؤمن متى يخرج صاحبه من الإيمـــان وهـــل هـــو مجرد تصديق أم أنه يتضمن العمل ؟ يزيد وهل الإيمان وينقص بزيادة صالح الأعمال أم أنه لا يزيد ولا ينقص ما دام في القلب فقط ؟ وما علاقة الإيمان بالإسلام ؟

فكـــان الخـــوارج أول مـــن أجاب عن هذه التساؤلات فقالوا : بـــتفكير مرتكب الكبيرة والحكم بخلوده يوم القيامة في نار جهنم ، بل إنهم يكفرون كل من أخل بعمل من الأعمال التي يستوجبها الإيمان ، إذ الإيمان عندهم ينقص ويزيد فكلما ازداد الإنسان خيراً زاد إيمانه وكلما عصى نقص إيمانه .

وإزاء تشـــدد الخـــوارج وتعصـــبهم وجدت فرقة أخرى أخذت وجهـــة نظر مخالفة تماماً لهم وهم المرجئة الذين أرجئوا الحكم على العُصـــاة وقالوا : إننا لا نخرج أحداً من الإيمان ، ولذا اعتبروا صاحب الكبيرة مؤمن ، وبذلك أخرج المرجئة العمل من الإيمان وفصلت بينهما ، فارتكـــاب الذنـــوب في رأيهم لا يهدم العقيدة ولا يخرج الإنسان من الإيمـــان بل يجعل صاحبه فاسقاً سيتولى الله حسابه وعقابه ، بل لقد غالى بعضهم فاسقطوا العمل كلية وقالوا : كما لا ينفع مع الكفر طاعة فإنه لا يضر مع الإيمان معصية .

وقالت المعتزلة : إن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان لكنه لا يدخـــل في الكفر ومن ثمة فهو في منزلة بين المنزلتين ذلك أنه يشبه المؤمـــن في عقيدته ولا يشبهه في عمله ويشبه الكافر في عمله ولا يشبهه في عقيدته .

ونـــتيجة لإفراط الخوارج والمعتزلة وتفريط المرجئة حول هذه المســـألة حـــاول أهل السنة التوسط بينهما فقالوا : إن مرتكب الكبيرة يعد مؤمناً ناقص الإيمان ، أو مؤمناً بإيمانه فاسقاً بكبيرته ، فلا يعطي الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم بكبيرته هذه المسألة .

وهكـــذا نشأ البحث والجدل حول مفهوم الإيمان ومعناه هل هو تصـــديق ؟ وهـــل هو مفرعة ؟ وهل هو مجرد إقرار باللسان ؟ وهل العمل يدخل فيه أم لا ؟ ولما كانت هذه المسألة بهذه الأهمية رأيت من الضرورة تناولها بشيء من التفصيل وقد تتبعت في هذا البحث النقاط الآتية :

أولاً : بيان حقيقة الإيمان في اللغة وفي الإصطلاح .

ثانياً : زيادة الإيمان ونقصانه وبيان حقيقة الخلاف فيه .

ثالثاً : العلاقة بين الإيمان والإسلام .

هذا وبالله التوفيق ،،،

أولاً : تعريف الإيمـان لغـة وشرعـاً

أصـل كـلمة إيمـان مصدراً من يؤمن إيماناً فهو مؤمن "[1]" ، وأصـل أمـن أأمـن بهمـزتين ليـنت الثانية "[2]" وهو من الأمن ضد الخوف"[3]" .

قال الراغب : أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف "[4]" .

وقـال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة ، وذلك إذا استقر في القلب التصديق والانقياد "[5]" .

ممـا سـبق يظهر لنا الصلة بين هذه الكلمة (الإيمان) وبين المصـدر (الأمـن) ، وهذا يعني أن الأمن لن يحصل ولن يتحقق إلا بوجـود الإيمان وأن الخوف لن يزول إلا بحياة الإيمان وفاعليته وأن الطمأنينة لن تحل إلا بوجوده فهذه المعاني يشملها الإيمان ويجمعها .

أما تعريف الإيمان لغة : فقد عرفه علماء اللغة بعدة تعريفات :

يقـول ابـن منظور : (الإيمان ضد الكفر)"[6]" الإيمان بمعني التصديق ضده التكذيب ، يقال آمن به قوم وكذب به قوم .

---

(١) تهذيب اللغة الأزهري جـ ١ ، ص ٥١٣ .
(٢) الصحاح للجوهري جـ ٥ ، ص ٢٠٧١ .
(٣) المصدر السابق – القاموس المحيط للفيروز أبادي ، ص ١٥١٨ .
(٤) المفردات ، ص ٣٥ .
(٥) الصارم المسلول ، ٥١٩ .
(٦) الكفر لغة الستر والتغطية ، يقال كفر الزراع البذرة بالتراب أي غطاها وسترها ، وكفر التراب ما تحته غطاه ، والكفران : ستر النعمة المنعم بالجحود أو بعمل هو كالجحود في مخالفة المنعم (أنظر التعريفات ، ص ١٢٤ – المعجم الوسيط ،ج ٢ ،ص ٧١٩ – وفي الأصطلاح : هو تكذيب النبي – صلي الله عليه وسلم – في شئ مما عليه مجينه من الدين بالضرورة او عدم الأيمان ليشمل الكافر الخالي عن التصديق او عدم تصديق النبي- صلي الله عليه وسلم- في بعض ما علم مجينه به ضرورة) (انظر شرح المقاصد ، ج ٥ ص ٢٢٤ –شرح المواقف ، ج٨ ص٣٣١ ، ٣٣٢) .

وقد سئل الخليل بن أحمد: ما الإيمان؟ قال: هو الطمأنينة)"[1]"

ويقول الأشعري: (لما كان الإيمان في اللغة التي انزل الله بها القرآن هـو التصديق قال تعالي(وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين)"[2]" أي بمصدق.

وقـالوا جميعـا: فلابد يؤمن بعذاب القبر والشفاعة ، يريدون يصدق بذلـك، فوجب أن يكون الإيمان هو ما كان إيمانا عند أهل اللغة وهو التصديق"[3]".

ويذهـب أبـو البقاء الكفوي في كتابه القيم (الكليات) إلي أن الإيمان: الثقة وإظهار الخضوع وقبول الشريعة)"[4]".

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فيرى أن الإيمان معناه هو الإقرار لا مجـرد التصـديق والإقـرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق ، وعمل القلب الذي هو الإنقياد "[5]" .

ومعنى ذلك أن ابن تيمية يرى أن لفظ (أقر) أصدق في الدلالة على معنى الإيمان وأوقع من غيرها من الألفاظ التي فسربها الإيمان ، وعلل ذلك بالعديد من الأسباب ذكرها رحمه الله منها :

(١) قوله : إن لفظة آمن تختلف عن لفظة صدق من جهة التعدي إن آمـن تختلف عن لفظة صدق من وجهة التعدي ، حيث إن

---

(١) لسان العرب مادة آمن .
(٢) سورة يوسف آية رقم (١٧) .
(٣) العقائد النسفية ، ص ١٢٦ .
(٤) الكليات ، جـ ١ ، ص ٣٦١ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية إعداد عدنان درويش ومحمد المصري ط منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي في سوريا ١٩٨١م .
(٥) الفتاوي ، جـ ٧ ، ص ٦٣٨ .

آمن لا تتعدى إلا بحرف إما بالباء أو اللام كما في قوله تعالى (فأمن له لوط)"[1]" . وقوله (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون)"[2]".

فيقـــال آمن به وآمن له ، ولا يقال آمنه ، بخلاف لفظة صدق فإنه يصلح تعديتها بنفسها فيقال : صدقه .

(٢) إنه ليس بينهما ترادف في المعنى ، فإن الإيمان لا يستخدم إلا في الأمور التي يؤتمن فيها المخبر مثل الأمور الغيبية و لأنه مشـــتق من الأمن ، أما الأمور المشاهدة المحسوسة فهذه لا يصـــلح أن يقال : فيها آمن وإنما يقال صدق ، لأن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة صدقت كما يقال كذبت ، أما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب .

(٣) إن لفظـــة إيمـــان في اللغة لا تقابل بالتكذيب ، فإذا لم يصدق المخبر في خبره يقال كذبت ، وإذا صدق يقال صدقت فيقال : صـــدقناه أو كذبناه ، ولا يقال لكل مخبر آمنا لـــه أو كذبناه ، ولا يقال أنت مؤمن له أو مكذب له ، بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر ، يقال : هو مؤمن أو كافر ، والكفر يختص بالـــتكذيب ، فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط علم أن الإيمان ليس هو التصديق .

(٤) إن الإيمـــان فـــي اللغة مشتق من الأمن الذي هو ضد الخوف فـــآمن أي صار داخلاً في الأمن ، فهو متضمن مع التصديق

---

(١) العنكبوت ، ٢٦ .
(٢) سورة البقرة آية (٢٨٥) .

معـــنى الائتمان والأمانة كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق ، ولهذا قال أخوة يوسف لأبيهم : (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صـــادقين)"[1]". أي لا تقـــر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين ، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يؤتمن على ذلك ، فلو صدقوا لم يأمن لهم ، أما التصديق فلا يتضمن شيئاً من ذلك "[2]".

هـــذه هي الأمور التي دفع بها ابن تيمية قول من ذهب إلى أن الإيمـــان معـــناه في اللغة التصديق ، ويمكن دفع قول ابن تيمية : بأن الإيمـــان فـــي اللغة هو مطلق التصديق وليس التصديق المجرد وبذلك يكون الإيمان تصديق وأمن وطمأنينة .

يقول فخر الدين الرازي : (إن الإيمان في أصل اللغة التصديق ، فـــلو صار لغير التصديق ، لزم أن يكون المتكلم به متكلماً بغير كلام العرب ، وذلك ينافي وصف القرآن بكونه عربياً ، كما أن الإيمان أكثر دورانـــا عـــلى ألســـنة المســـلمين ، فلو صار منقولاً إلى غير مسماة الأصلي لتوفرت الدواعي على معرفة ذلك ولا شتهر وبلغ حد التواتر ، فلما لم يكن كذلك ، علمنا أنه بقي على أصل الوضع) "[3]" .

أضـــف إلى ما تقدم أننا لو نظرنا إلى لفظ الإقرار الذي ارتضاه ابـــن تيمية فهو مأخوذ من الفعل قر يقر ، وهو قريب من آمن يؤمن لكن الصادق يطمئن إلى خبره والكاذب بخلاف ذلك .

---

(١) سورة يوسف آية رقم (١٧) .
(٢) الفتاوى ، جـ ٧ ، ص ٢٩٠ : ٢٩٣ .
(٣) أنظر تفسير الفخر الرازي ، جـ ١ ، ص ٣٠ ط دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤ هـ .

يؤكـــد ابـــن تيمية هذا المعنى قائلاً : (ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق ، الإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد)"[1]".

وهذا يثبت أن الإقرار الذي ارتضاه ابن تيمية مشتمل على أمرين:

(١) اعتقاد القلب وهو تصديقه بالأخبار .

(٢) عمل القلب وهو إذعانه وانقياده للأوامر .

وبهـــذا يتبين الارتباط الوثيق بين هذه المعاني والصلة القوية بينهما سواء من حيث الصياغة اللفظية أو من حيث الأدلة المعنوية.

أضف إلى ما تقدم أن الإيمان (إذا تعدى بالباء فيتمضن معنى أقر واعترف كما قال صاحب الكشاف)"[2]".

وأما عن تعريف الإيمان في اصطلاح الشرع :

فقد اختلف المتكلمون في هذه المسألة إلى مذاهب مختلفة :

أولاً : مذهب جمهور الأشاعرة والماتريدية :

فالأشـــاعرة والماتـــريدية يقولـــون : أن الإيمان شرعاً : هو التصـــديق وليس المراد من التصديق : مجرد العلم ، أي حصول نسبة الصـــدق فـــي القـــلب ، إذ لـــو كان كذلك للزم الحكم بإيمان كثير من الكافرين الذين عرفوا الحق بما في ذلك نبوته- صلي الله عليه وسلم- ولكـــنهم لـــم يؤمـــنوا كـــبرا وعنادا قال تعالي:(يعرفونه كما يعرفون

---

(١) انظر الفتاوى ، جـ ٧ ، ص ٦٣٧ .

(٢) الكشاف للزمخشري ، جـ ١ ، ص ١٢٦ ، ط مصطفى البابي الحلبي .

أبـــناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون)"[1]"، قال عبد الله بن سلام: عرفته حين رأيته كما أعرف ابني ومعرفتي لمحمد أشد .

وإنمـــا المراد بالتصديق لازمه، وهو الإذعان والقبول لما جاء به- صلي الله عليه وسلم- ويكون الإيمان إجماليا وتفصيليا"[2]".

ولما كان الإيمان هو التصديق القلبي وكان ذلك التصديق أمراً باطنياً خفياً ، لا سبيل إلى معرفته والإطلاع عليه إلا بعلامة تدل عليه ، لتـــناط بصـــاحبه الأحكام الدينوية ، فقد اعتبر أصحاب هذا المذهب الإقرار بالشهادتين شرطاً "[3]" في الإيمان خارجاً عن ماهيته ، ومرادهم أنه شرط لإجراء أحكام المؤمنين عليهم من التوارث والتناكح والصلاة خـــلفه وعليه والدفن في مقابر المسلمين ومطالبته بالصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج إن استطاع إليه سبيلا .

وعـــلى ذلك فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منعه فهو مؤمن عند الله – عز وجل – كافر بالنسبة للأحكام الدنيوية ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه – وهو المنافق – فهو مؤمن في الدنيا تجري عليه أحكام المسلمين ، ولكنه كافر عند الله – عز وجل – إلا إذا ظهر ما يدل على كفره كإهانة المصحف الشريف أو أنكر معلوما من الدين بالضرورة أو غير ذلك مما ينافي الإسلام فهو كافر في الدارين .

---

(١) سورة البقرة آيه (١٤٦) ،

(٢) أنظر شرح المواقف ،جـ ٣٨٤ – ٣٨٦ – المحصل للرازي ، ص ٢٣٧ – وقارن حاشية الصاوي على الخريدة ، ص ١٢٢ – شرح المقاصد ، جـ٥ ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ للتفتازاني .

(٣) الشرط هو ما كان خارجاً عن ماهية الشيء وحقيقته بمعنى أنه ليس جزءاً ولا عنصراً أساسياً لماهية الإيمان وحقيقته . وأما الشطر فهو عكسه (أنظر التعريفات للجرجاني ، ص ١١١) .

وأمـــا المعـــذور : كالأخرس إذا قامت قرينة على إسلامه بغير النطق ، كالإشارة ونحوها ، فهو مؤمن في الدنيا والآخرة .

وأمـــا الآبي : أي الممتنع عن النطق بالشهادتين فإذا طلب منه النطق بالشهادتين فأبي فهو كافر فيها ، ولو أذعن قلبه فلا ينفعه ذلك ، ولو في الآخرة ، فالإقرار لا بد منه ، للعلم بأن ذلك المقر مؤمن "[1]".

ولما كان مفهوم الإيمان شرعاً عند الأشاعرة هو التصديق فما المراد بهذا التصديق ، أهو التصديق المنطقي "[2]" أم التسليم القلبي ؟

للإجابـــة عـن هـذا السـؤال نقـــول :

اختلف العلماء حول المراد بهذا التصديق : فمنهم من يرى أن المـــراد بـــه التصديق المنطقي المحض ، لأنه كيفية نفسية أو انفعال ليس بلازم أن يكون مصحوباً بالإذعان الاختياري الذي هو فعل ، وذلك بشـــأن الكفار الذين تحدث عنهم القرآن الكريم ، قال تعالى :(يعرفونه كمـــا يعرفون أبناءهم) وقوله :(وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم)"[3]" فـــلا يصح أن يراد بالتصديق الإيمان المنطقي ، إلا أن يضاف إليه قيد لا خراج الكفر العنادي "[4]" .

وكـــان العلامـــة "التفتازاني" قد صرح في تصانيفه بأن المراد التصـــديق المـــنطقي ، وخالفـــه جماعة العلماء منهم السيد الشريف الجرجاني ونسبه إلى الوهم "[5]" .

---

(١) انظر اتحاف المريد ، ص ٤٧ ، ٤٨ –البيجوري شرح الخريدة ، ص ٦٤ – تيسير الاقتصاد في الاعتقاد ، جـ ، ص ٢٩ .

(٢) التصديق المنطقي : هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة ، وهو أحد قسمي العلم عند المناطقة .

(٣) سورة النمل آية (١٤) .

(٤) د.يحيى هاشم فرغلي ، العقيدة الإسلامية ، بين الفلسفة والعلم ص ٢٤٢ .

(٥) شرح الموقف ، جـ ٨ ، ص ٣٦٠ .

ولتصـــحيح أن يـــراد بالتصديق الشرعي (الإيمان) التصديق المـــنطقي ، صـــرح بعضهم بإضافة قيد التلفظ بكلمتي الشهادة إن قدر عليه سواء بينه وبين نفسه أو مع الناس .

لكن هذا القيد ليس كافياً ، لأنه يبقى بعد ذلك ، حكم من صدق هـــذا التصديق المنطقي ، ثم لم يقدر على التلفظ بسبب معالجة الموت أيسلب عنه وصف الإيمان لعجزه عن النطق ؟

هـــنا يختلط الأمر بين المؤمن العاجز عن التلفظ والكافر الذي في قلبه (التصديق) إذ مطلق المعرفة اليقينية – التصديق المنطقي – ليســـت بإيمان فلا بد من قيد يميز أحداهما عن الآخر ، وزاد بعضهم الأمـــر تفصيلاً فقال : (التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم ، وهـــو أمـــر كسبي بخلاف المعرفة – التصديق المنطقي – فإنها ربما تحصل بلا كسب)"[1]".

وينشـــأ هـــنا الســـؤال أيضاً هذا التصديق الكسبي المعتبر في الإيمان أهو نوع من التصديق المنطقي لكونه مقيداً بالاختبار ، فيكون التصـــديق المـــنطقي لكونه مقيداً بالاختبار ، فيكون التصديق المنطقي أعـــم ؟ أهـــو ليـــس مـــن جنس التصديق المنطقي أصلاً – لكونه أي التصـــديق الإيماني فعلاً اختياريا ، أما التصديق المنطقي فهو كيف أو انفعال ؟

---

(١) شرح المقاصد ، جـ ٥ ، ص ١٨٦ .

ذهب جمهور العلماء المحققين لمعنى الإيمان إلى أن التصديق الإيمـــاني ليس هو التصديق المنطقي بل أمر وراءه ، لاختلاف مقولة كل منهما .

يؤيـــد ذلـــك مـــا ذكـــره إمام الحرمين فقد قرر : أن التصديق الإيمـــاني عـــلى الـــتحقيق هو كلام النفس ، وكلام النفس غير العلم والإرادة ، لكن ما يثبت إلا مع العلم"[1]" .

وقـــد تحفـــظ العلامة الكلينوي وغيره على هذا المعنى قائلاً : (ليت شعري) إذا لم يكن الإيمان من جنس العلوم و الاعتقادات ، فما معـــنى تحصـــيله بـــالدليل أو التقليد ، وهل يعقل أن يكون ثمرة النظر والاستدلال غير العلم والاعتقاد"[2]" .

والصـــحيح فـــي نظري هو تفسير التصديق الإيماني بالتسليم الباطـــني والأنقيـــاد القلـــبي ، فهذا هو المطلوب شرعاً سواء صاحبه تصديق منطقي فيزيده رسوخاً أو لا فيكون الحد الأدنى متحققاً ، يؤيد هذا المعنى أمام الحرمين في قوله "[3]". (وها أنا أذكر في ذلك سراً لا أســـتجيز إخـــلاء هذه العقيدة الشريفة منه فأقول : جماهير الخلق من أهـــل السنة على عقد صحيح في الدين يتعلق (بالمعتقد) على ما هو به) .

ولكـــن عقدهـــم ليـــس معرفة فإن المعتقد لا يعرف ضرورة ، وجماهيـــر الخـــلق لا يستقلون بالأدلة ، ولو أمتحن الملقبون بالإمامة

---

(١) العقيدة النظامية ، ص٦٥ ـ شرح المقاصد جـ٥ ، ص١٨٦ .
(٢) انظر شرح الجلال على العقائد العضدية وحواشية ، ص ٢٨٥ ، ٢٩١ .
(٣) العقيدة النظامية للجويني ص٦٥ ، ط ١٩٤٨ م .

فضـــلاً عـــن العوام بدلالة قاعداة واحدة لبقوا فيها حيارى فإذا كانت المعـــرفة لا تثبت بدون الأدلة ولا تحصل ضرورة ، ولا يستقل بالأدلة كـــل من يعاني الكلام أيضاً ... فمعظم (العقود) ليست (معارف) ولكنها عقـــود مســـتقرة مصممة وما كلف الله الخلائق حقيقة معرفته ودرك اليقين في الدين .

علاقـــة العمـــل بحقيقـــة الإيمـــان عند الأشاعـــرة :

إذا كـــان الإقرار شرطا لإجراء الأحكام الدنيوية عند الأشاعرة والماتريدية فما صلة العمل بالإيمان عندهم ؟

يقولون : إن العمل شرط كمال بالنسبة للإيمان ، بمعنى أنه من أتى بالعمل فقد حصل الكمال ، ومن تركه فهو مؤمن ، لكنه فوت على نفسه الكمال ، إذا لم يكن مع ذلك استحلال أو إنكار لما أتى به الشارع ، أوشـــك فـــي مشـــروعيته ، وإلا فهـــو كافـــر لمـــا علم من الدين بالضرورة"[1] .

فالإيمـــان شـــرعاً ووفقـــاً لهذا المذهب هو التصديق القلبي ، والإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية ، والعمل شرط كمال له .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالعديد من النصوص القرآنية والأحـــاديث النـــبوية الـــتي تؤيـــد مذهبهم وتعاضد كون الإيمان هو التصديق القلبي .

أولاً : أســـتدلوا عـــلى أن القلب محل الإيمان ، ولا محل في القلب إلا التصديق فلا يكون له معنى سواه بما يأتي :

---

(١) تحفة المريد للبيجوري ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

١-قوله تعالى : (أولئك كتب في قلوبهم الإيمان)"[١]" .

ووجـــه الدلالـــة في هذه الآية الكريمة ، أن المقصود بالإيمان الشـــرعي فالله تعالى لم ينعتهم ، ولم يمدحهم بالأمتثال إلا بما كلفوا به ، وما ذلك إلا الإيمان الشرعي .

٢-قوله تعالى : (من كفر بالله من بعد إيمانه إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإمان)"[٢]" .

ووجـــه دلالـــة الآية الكريمة ، أنها جاءت في معرض الوعيد لـــلكافرين ، وقـــد أستثنى من ذلك ، من أكره على الكفر، وقد اطمـــأن قلبه بالإيمان الشرعي الذي هو مناط التكليف ، فيثبت أن الإيمان محله القلوب ، وأنه فعل من أفعالها .

٣-قـــوله تعـــالى : (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم)"[٣]" .

ووجه الدلالة في هذه الآية ، أن الله تعالى قد جعل القلب محلاً للإيمـــان ، ولا شـــك أن المـــراد بالإيمـــان الشرعي قطعاً فإن الأعـــراب لما قالت : آمنا ثم نفى الله تعالى عنهم الإيمان ، لم يكـــن المـــراد فـــي الإثبات والنفي إلا الإيمان الشرعي ، لأن مـــرادهم بقولهـــم أمـــنا أنهـــم استجابوا لله تعالى وأمنوا به ،

---

(١) سورة المجادلة ١٢ .
(٢) سورة النحل آية رقم ١٠٦ .
(٣) سورة الحجرات آية رقم ١٤ .

كالإيمـــان الـــذي طلبه منهم الله تعالى عليهم ، بأنكم لم تؤمنوا بالإيمان المطلوب ، ولم يدخل ذلك الإيمان في قلوبكم"[1]".

واســـتدلوا مـــن السنة بقوله : صلى الله عليه وسلم – (اللهم ثـــبت قلبي على دينك)"[2]" ودلالة الحديث ظاهرة على كون القلب محلاً للإيمـــان ، وقولـــه أيضاً : من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان "[3]"

كما أيدوا مذهبهم بدليل عقلي حاصلة :

الكفر ضد الإيمان ، والكفر هو الجحود ، والجحود محله القلب فيكـــون ضـــده ، وهـــو الإيمـــان ، ومحله القلب أيضاً ، لأن الضدين يتواردان على محل واحد "[4]"

يؤيـــد هـــذا المعنى قوله تعالى : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً)"[5]" .

ففي بداية الآية الكريمة يصرح الحق تبارك وتعالى بأن الإيمان يكـــون فـــي القـــلب وفي نهايتها يصرح أيضاً بأن الكفر يكون بشرح الصـــدر ويراد به القلب ، والإيمان والكفر متضادان والتضاد لا بد فيه من اتحاد المحل وهو القلب "[6]".

---

(١) تحفة المريد للبيجوري ، ص٥ ، هامش الانتصاف على الكشاف للزمخشري – صحيح مسلم ، جـ١ كتاب الإيمان باب صدق الإيمان وإخلاصه – حاشية الأمير ٤٨،٤٩ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه في باب القدر ٧ ، وابن ماجه في المقدمة وأحمد في المسند ، جـ٢ ، ص٤٨ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان ١٥ – والتوحيد ٣٤،٣٦ – ومسلم في الإيمان ١٤٧،١٤٩ .

(٤) أنظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢٧٢ .

(٥)سورة النحل آية رقم ١٠٦ .

(٦) مفاتيح الغيب للرازي ، جـ١ ص٦٨ ط دار الفكر .

ولمـــا كـــان الإيمان هو التصديق والتصديق فعل القلب بشهادة أهل اللغة ولم ينقل إلى معنى آخر في الشرع . وذلك لأن النقل خلاف الأصـــل . وأنـــه قد شاع في القرآن والسنة الشريفة ، خطاب العرب بالإيمان ، فأمتثل منهم أمتثل من غير استفسار عن حقيقته ولا توقف عـــلى بيـــان معناه فدل ذلك على أن المراد بالإيمان هو المعنى الذي عرفوه في لغتهم ، وما ذلك إلا التصديق القلبي .

ثانيـــاً : كما استدلوا على أن الإقرار والعمل ، ليس من ماهية الإيمان بالكـــثير مـــن الآيات التي تفيد أن المقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كافر مخلد في النار يوم القيامة قال تعالى في حق المنافقين : (ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الأخر وما هم بمؤمنين)"[1]" .

يقـــول الرازي عقيب شرحه لهذه الآية : (هذه الآية دالة على أن مـــن لا يعرف الله تعالى وأقربه فإنه لا يكون مؤمناً لقوله : (وما هـــم بمؤمنين) فلو كان الإيمان بالله عبارة عن التصديق اللساني لما صح هذا النفي "[2]" .

فهذه الآية الكريمة تنفي الإيمان عمن صدق ولم يقر بلسانه ، فمن أقر بلسانه أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إذا أقترن بإقراره فعل يدل على كفره .

---

(١)سورة البقرة آية ٨ .
(٢) مفاتيح الغيب للرازي ، جـ١ ص٤٣٥ ، ط مكتبة الإيمان .

ثالثاً : استند أصحاب هذا المذهب إلى الآيات التي تثبت أن العمل ليس من حقيقة الإيمان ، ولا داخلا فيه وإنما هو شرط كمال من ذلك :

١- النصوص الدالة على الأوامر والنواهي بعد إثبات الإيمان كقوله تعالى : (يا أيها الذين أمنوا كتب عليكم الصيام)"[١]" فإنه يفيد ثبوت الإيمان قبل الأمر بالصوم ، وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا)"[٢]" يفيد أيضاً ثبوت الإيمان قبل النهي عن أكل الربا ففهم من ذلك التغاير بين الأعمال والإيمان.

٢- عطف العمل على الإيمان ، إذ العطف يقتضي المغايرة كما في قوله تعالى : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات)"[٣]" فهذه الآية تفيد أن المعطوف غير المعطوف عليه فلو كان العمل من حقيقة الإيمان ما عطف عليه ، لامتناع أن يعطف الشيء على نفسه .

٣- الآيات الدالة على أن الإيمان والمعاصي قد يجتمعان كقوله تعالى : (الذين أمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)"[٤]" وقوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا)"[٥]" فأجتمع في هاتين الآيتين الإيمان والمعصية – الأقتتال والظلم – الذي هم ضد العمل الصالح ومن المعلوم أن الشيء لا يقترن بضده أو

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٣
(٢) سورة آل عمران آية ١٣٠.
(٣)سورة الرعد آية ٢٩ .
(٤) سورة الأنعام آية ٨٢
(٥) سورة الحجرات رقم :٩

بضد جزئه ـأما وقد وقع هذا الأقتران فإنه يدل على أن العمل الصالح ليس إيماناً ولا جزءاً من الإيمان إذا لو كان إيماناً لكان تـركه مضـيعاً للإيمـان فلا يجتمع معه ، ولو كان جزءاً من الإيمـان فـترك الجـزء تـرك الكل فلا يجتمع هذا الجزء مع الإيمان"[1]" .

٤-أن الإيمان شرط لصحة الأعمال الصالحة كما في قوله تعالى : (فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه)"[2]" .

ووجه الأستدلال بهذه الآية ، أن المشروط لا يدخل في الشـرط لامتـناع اشتراط الشيء لنفسه ، فإنه إذا كان العمل جـزءاً مـن الإيمان وقد اشترطنا الإيمان في العمل كان العمل شرطاً لنفسه"[3]"

وهذا هو الرأي الراجح الذي تميل إليه النفس ويطمئن إليه القلب وذلك لما يأتي :

- أن قولهـم أن الإيمان هو التصديق انسجام مع الأصل اللغوي الذي لا يجوز العدول عنه إلا بالتوقيف .
- قد أكدت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية – بما لا يدع مجالاً للشك – على محلية القلب للإيمان .
- أنـنا لـو نظرنا إلى واقع النا س لوجدناهم يتفاوتون في أداء الطاعات والعبادات التي كلفوا بها فبعضهم يحرص كل الحرص

---

(١) انظر شرح المقاصد للتفتازاني جـ ٥ ص ١٩٥ شرح المواقف جـ ٨ ص ٣٥٤ ط دار الكتب العلمية ، محاضرات في التوحيد للشيخ صالح موسى شرف ص ٥٨ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٤ .

(٣) انظر تحفة المريد للبيجوري ، ص ٥١ ـ حاشية الأمير ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

عـلى أدائهـا كامـلة متكاملة وبعضهم قد يؤدي بعضها دون البعض ومـع هذا فإن صفة الإيمان ثابته لهم جميعاً إذ العمل ليس جزءاً من الإيمان ولا داخلاً فيه .

ثانياً : الإيمان عند أبي حنيفة :

يذهـب أبـو حنيفة إلى أن الإيمان هو التصديق ، مستنداً إلى المعـنى اللغوي للإيمان ، فالإيمان في اللغة هو التصديق ، وهو قبول خير المخبر بالقلب ولذا يقول الإمام في تعريفه للإيمان الشرعي بأنه : (الإقرار باللسان والتصديق بالجنان بأن الله تعالى واحداً لا شريك له موصـوف بصفاته الذاتية والفعلية وبأن محمد رسول ، أي نبيه الذي بعثه بالكتاب والشريعة)"[1]" .

ولقـد جـاء في (العالم والمتعلم) قول أبي حنيفة : (إن الإيمان هو التصديق والمعرفة واليقين والإقرار والإسلام)"[2]" .

لكـن المعـرفة وحدهـا لا تكون إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين ، ولقد ورد في شرع الفقه الأكبر لأبي المنتهي أن من أراد أن يكـون من أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – فقال بلسانه لا إله إلا الله محمـد رسـول الله وصدق قلبه معناه فهو مؤمن ، وإن لم يعرف الفرائض والمحرمات ، ثم إذا قيل له إن الصلوات الخمس في كل يوم

---

(١) أبو المنتهي شرح الفقه الأكبر ،ص ٣٤،٣٣ .

(٢) أبو حنيفة العالم والمتعلم ، رسالة إلى حنيفة إلى عثمان البتي تحقيق محمد زاهد الكوثري ،ص١٢ ط الأنوار ، القاهرة ١٣٦٨ هـ .

وليلة الفرض عليك فإن صدق فرضيتها عليه وقبلها ، فهو ثابت على إيمانه ، وأن أنكرها ولم يقبلها فهو كافر بالله "[1]" .

وعلى هذا يمكن القول إن أبي حنيفة أن المعرفة بإطلاق ليست إيماناً ، ولذلك قرنها بالتصديق والإقرار واليقين والإسلام ، والتصديق تسبقه المعرفة ، والإقرار يحتاج إلى سبق المعرفة ، والإسلام أيضاً تسبقه المعرفة ، فمن الصعب إذا فصل المعرفة عن التصديق لكن المعرفة وحدها في رأي أبي حنيفة ليست إيماناً . وكذلك الإقرار وحدها ليس إيماناً ، فلقد ذكر أبو حنيفة إن الناس في التصديق على ثلاثة منازل ، فمنهم من يصدق بالله وبما جاء منه بقلبه ولسانه ، ومنهم من يصدق بلسانه ويكذب بقلبه ، ومنهم من يصدق بقلبه ويكذب بلسانه ، فالأول مؤمن ، والثاني مؤمن عند الناس وكافر عند الله والثالث كافر عند الناس مؤمن عند الله مثل حالة التقية"[2]" .

وعلى هذا فركن الإيمان الأساسي عند أبي حنيفة هو التصديق ، أما الإقرار فهو متمم له والإقرار وحده لا يكون إيماناً ، لأنه لو كان إيمانا لكان المنافقون كلهم مؤمنون ، فالمنافقون يقرون بلسانهم ويكذبون بقلوبهم وهم ليسوا بمؤمنين ، لكن الإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية على المؤمن ، كذلك المعرفة ليست وحدها إيماناً ، لكنها داخلة في الإيمان وباعثة على التصديق .

ومن هذا يتضح أن الإيمان عند أبي حنيفة ليس مجرد التصديق الكلي ، بل لابد من الإذعان والتسليم والرضا ، وأنه لابد من إعلان

---

(١) أبو المنتهي شرح الفقه الأكبر ، ص٢٤ .
(٢) أبو حنيفة العالم والمتعلم ، ص ١٣ .

ذلك إن لم يكن ثمة ما يوجب الإخفاء وهي حال الخوف والسكوت تقية ففي هذه الحالة يكتفي بالتصديق والإذعان القلبي"[1] .

وإذا كـــان التصـــديق هو الركن الأساسي فهل يعد العمل ركناً للإيمان بجانب التصديق ؟ يرى الإمام أن العمل ليس داخلاً في الأيمان وليس ركناً فيه .

أدلتـــه :

١-يقـــول الإمام في رسالة (العالم والمتعلم) (إن رسول الله – صـــلى الله عـــليه وسلم – قد دعا للإيمان ثم نزلت الشرائع ، فكان الأخذ بها عملا مع الإيمان ولم يكن المضيع للعمل مضيعاً للإيمـــان ، إذ أنـــه قـــد أصاب التصديق بغير عمل ، ولو كان المضيع للعمل مضيعاً للتصديق لانتقل من أسم الإيمان وحرمته بتضـــييعه العمـــل ، كما أن الناس لو ضيعوا التصديق لانتقلوا بتضـــييعه من أسم الإيمان وحرمته وحقه ، ورجعوا إلى حالهم التي كانوا عليها من الشرك – أي أن الإيمان سابق على العمل – فالله تعالى قد أمر المؤمنين بالفرائض بعد ما أمروا بالدين قـــال سبحانه : (قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة)"[2]" فلو كانت هذه الفرائض هي الإيمان لم يسمهم مؤمنين حتى يعملوا بهـــا ، ولقـــد فصـــل الله تعـــالى الإيمان من العمل فقال تعالى

---

(١) الإمام أبو زهرة أبو حنيفة حياته وعصره وفقه وأراءه ، ص ١٩٣ ، ط دار الفكر العربي ١٩٤٧ .
(٢) سورة إبراهيم آية ٣ .

(فالذين آمنوا وعملوا الصالحات)"[1]" فجعل الإيمان غير العمل وذلك لأنهم آمنوا ثم عملوا .

٢-ومما يدل على أن العمل غير الإيمان وأن العمل ليس داخلاً فيه ، أنـــه لا يستوي الجهل بالله والجهل بالفرائض ، فالجهل بالله كفر وأما الجهل بالفرائض فليس كفر"[2]" .

ويـــرى أبـــو حنيفة أن الحجة من كتاب الله تعالى والسنة على مغايرة العمل للإيمان أوضح وأبين ، ألست تقول : مؤمن ظالم ومؤمن مذنب ومؤمن مخطئ ومؤمن عاص ومؤمن جائر ؟ أي أننا نصفه بالإيمان وتبقى له اسم الإيمان مع أنه لم يأت بالعمل الحـــق ، وضـــل عن العمل الحق ، أي أن الإيمان لا ينتفي مع الذنب .

كمـــا يـــرى في اقتتال على – رضي الله عنه وخصومه دليلاً على مغايرة العمل للإيمان فنحن لا نستطيع أن نحكم أن كلا الطائفتين مؤمنين ، ولا أن إحداهما دون الآخر ،ولا نقول أنهما ضالين جميعاً"[3]".

ومهمـــا يكـــن مـــن شئ فإن حقيقة الإيمان عند أبي حنيفة لا تختلف في مضمونه عن الإيمان الشرعي عند الأشاعرة والماتريدية ، فالإيمـــان عند كلا منهما معناه التصديق ، وأما الإقرار فهو شرط عند الأشـــاعرة والماتريدية بينما هو ركن عند أبي حنيفة ولذا يقول شارح الطحاوية : (والاختلاف بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة

---

(١) سورة الحج : آية ٥ .
(٢) أبو حنيفة : العالم والمتعلم ، ص ٩ – رسالة أبو حنيفة إلى عثمان البتي ، ص ٣٥
(٣) أبو حنيفة : العالم والمتعلم ص ١٠ – رسالة أبو حنيفة إلى عثمان البتي ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

اختلاف صوري فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزء من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه عنه) "[1]" ؟

ثالثاً : الإيمان عند المعتزلة والخوارج وأهل الحديث

ذهب المعتزلة والخوارج وأهل الحديث إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين والإقرار به باللسان والعمل بالجوارح "[2]" .

فهذه الأركان الثلاثة أجزاء أساسية للإيمان بمعنى أن الإيمان لا يتحقق بدونها ثم اختلفوا في منزلة هذه الأركان .

أما المعتزلة فيرتبط مفهوم الإيمان عندهم من موقفهم من مرتكبي الذنوب كما يرى الشهر ستاني "[3]" .

فصاحب الكبيرة لا يسمى عندهم مؤمناً لما أخل به من ركن الإيمان ولا يسمى كافراً لما بقى معه من الإيمان وهو التصديق والإقرار يؤكد هذا المعنى القاضي عبد الجبار في قوله : (إن صاحب الكبيرة لا يدخل في حظيرة الكفر وذلك لأن اسم الكافر في الشرع لا ينطبق عليه ، فإن الشرع جعل للكافر اسماً لمن يستحق العقاب العظيم ، ويختص بأحكام مخصوصة نحو المنع من المناكحة والموارثة والدفن في مقابر المسلمين وجحد نعم الله عليه وإنكارها ، ومعلوم أن

---

(١) شرح الطحاوية ، ص ٢٦٧ ، تحقيق أحمد شاكر ، ط دار التراث .
(٢) الفصل لإبن حزم ، جـ ٣ . ص ٢٢٧ .
(٣) الملل والنحل للشهر ستاني ، جـ١ ، ص ٤٨ .

صـــاحب الكبيرة ممن لا يستحق العقاب العظيم ، ولا تجري عليه هذه الأحكام فلم يجز أن يسمى كافراً)"[1] .

ويقـــدر المعتزلة أن مرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب منها ، والـــذي هو في منزلة بين المنزلتين من المخلدين في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار .

يقـــول الشهرستاني مصوراً مذهب المعتزلة في هذا : (اتفقوا عـــلى أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض والتفضيل معنى آخر وراء الثواب ، وإذا خرج من غير توبة عـــن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار ، وسموا هذا النمط وعداً ووعيدا "[2] .

والإيمـــان عـــند المعـــتزلة يتكون من العمل والنطق والأعتقاد وعولوا كثيرا على العمل فقال بعضهم : إن الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها ، وهو جميع ما أمر الله .

وقـــال الـــنظام : إن الإيمان هو إجتناب الكبائر ووافقة آخرون وقـــالوا: الإيمـــان هـــو اجتناب ما فيه الوعيد ، وأن الصغائر مغفورة باجتـــناب الكبائر، وقال الجبائي ، إن الإيمان هو ما افترضه الله تعالى وأن النوافل ليست بإيمان "[3]

---

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، ص ٧٠٢ ـ تحقيق د / عبد الكريم عثمان .
(٢) الملل والنحل للشهرستاني ، جـ ١ ، ص ٤٨.
(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري ، جـ١ ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

أدلتهـــم :

استند أصحاب هذا المذهب إلى العديد من الأدلة العقلية والنقلية التي تثبت أن الإيمان مكون من هذه الأركان الثلاثة فمن أدلتهم العقلية ما يأتي :

١- قالوا : فعل الواجبات هو الدين والدين هو الإسلام ، والإسلام هو الإيمان ، ففعل الواجبات هو الإيمان .

أمـــا أن فعـــل الواجبات هو الدين فلقوله تعالى بعد ذكر العبادة وإقـــام الصلاة وإيتاء الزكاة (ذلك دين القيمة)"[١]" إذا لا يخفي أن لفظ ذلـــك إشـــارة إلى جميع ما تقدم من الواجبات على معنى أن ذلك الذي أمرهم به دين الملة القيمة ، ففعل الواجبات هو الدين .

وأمـــا أن الديـــن هـــو الإسلام فلقوله تعالى:(إن الدين عند الله الإسلام)"[٢]"

وأمـــا إن الإسلام هو الإيمان فلأن الإيمان لو كان غير الإسلام لما قبل من مبتغيه لقوله تعالى :(ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه)"[٣]"

ويمكن الرد على المعتزلة بأن لفظ ذلك في تلك الآية إشارة إلى الإخـــلاص الذي يدل عليه لفظ مخلصين ، لا إلى المذكورات ، لأن لفظ ذلك مذكر فليس يصلح أن يكون إشارة إلى الكثير والمؤنث ، فإن أكثر

---

(١) سورة البينة رقم (٥) .
(٢) سورة آل عمران آية رقم (١٩) .
(٣) سورة آل عمران آية رقم (٨٥) .

المذكـــورات مؤنث وجعله إشارة إلى الإخلاص أولى من التقدير الذي ذكره المعتزلة .

وأما استدلالهم على أن الإسلام هو الإيمان بقوله تعالى (ومن يبـــتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) فإنما يصح لو كان الإيمان ديناً غيـــر الإســـلام لأن الآية إنما دلت على أن كل دين مغاير للإسلام فإنه غير مقبول

وليـــس عـــلى أن كل شئ مغاير للإسلام غير مقبول ، فالإتحاد بين الإسلام والإيمان إنما يثبت بهذه الآية إذا ثبت كون الإيمان ديناً "[1]"

٢- كما استدل المعتزلة على أن الطاعات هي الإيمان بقوله تعالى : (ومـــا كـــان الله ليضـــيع إيمانكم)"[2]". أي صلاتكم إلى بيت المقـــدس ، ذلك لنزول الآية بعد تحويل القبلة من بيت المقدس إلى بيـــت الله الحـــرام ، دفعاً لتوهم إضاعة تلك الصلوات التي توجه بها المسلمون إلى بيت المقدس .

ويمكن الرد على المعتزلة بأن المراد بهذه الآية : وما كان الله ليضـــيع إيمانكم أي تصديقكم بوجوب الصلوات التي توجهتم فيها إلى بيت المقدس ، وما ترتب على ذلك التصديق وهو تلك الصلوات "[3]" .

٣-يســـتدلون أيضـــاً بما يستنتجونه من أن قاطع الطريق لا يدخل الجنة ويقولون :(أن كل قاطع الطريق يخزى يوم القيامة لأنه

---

(١) أنظر شرح المواقف ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ – تحقيق د /محمد بيصار – أنظر شرح المقاصد للتفتازاني جـ ٥، ص ١٩٦ ، تحقيق د./ عبد الرحمن عميرة .

(٢) سورة البقرة أية رقم (١٤٣) .

(٣) أنظر المواقف تحقيق د./ محمد بيصار ، ص ١٧٤ .

يدخل النار بدليل قوله تعالى (ولهم في الآخرة عذاب عظيم)"[1]" . وكل من يدخل النار يخزى بدليل قوله تعالى حكاية وتقريراً : (ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته)"[2]" ولا شيء من المؤمن يخزي يوم القيامة لقوله تعالى: (يوم لا يخزي الله النبي والذين أمنوا معه)"[3]" إذن قاطع الطريق ليس مؤمناً"[4]".

ويرد على المعتزلة بأن عدم الإخزاء لا يعم المؤمنين جميعاً ، بل هو مخصوص بالصحابة ، كما يدل عليه لفظ معه ، وليس فهيم قاطع طريق ، فلا يتم هذا الاستدلال"[5]" .

استدل أصحاب هذا المذهب على أن العمل من حقيقة الإيمان بقولهم :

١- أنه لو لم يكن العمل من حقيقة الإيمان ما حكم على العاصي بالخلود في النار، لأن المؤمن لا يخلد فيها لقوله تعالى : (ومن يعصي الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها)"[6]" .

فالله – عز وجل – أخبر أن العصاه يعذبون بالنار، مخلدون فيها ، والعاصي أسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً ، لأنه تعالى لو أراد أحدهما ، د ون الأخر لبينه .

---

(١) سورة المائدة آية رقم (٣٣) .
(٢) سورة آل عمران آية ١٩٢
(٣) سورة التحرير آية ٨ .
(٤) انظر شرح المقاصد ، جـ٥ ، ص ١٩٨ – وشرح المواقف ، جـ٨ ، ص ٣٠٧ ، ط دار الكتب العلمية .
(٥) شرح المقاصد، جـ٥ ، ص١٩٨ .
(٦) سورة النساء آية ١٤

٢-وقـــال تعـــالى:(ومـــن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيهـــا)"[١]" فقد أخبر الله – عز وجل – أن جزاء القتل الذي هو أحـــد المعاصـــي الخـــلود في النار ، مما يدل على عدم إيمان مرتكبة .

وقد أجاب أهل السنة بأن المراد من المعصية في الآية الكريمة الأولى هو الشرك ، وأن المراد من القتل في الآية استحلاله ، أو يكون المراد من الخلود في النار المكث الطويل فيها "[٢]".

٣-ومن الآيات التي أطلقت كلمة الإيمان على الأعمال قوله تعالى :(إن الذيـــن آمـــنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم)"[٣]" .

فقـــد ذهـــبت طائفـــة من المفسرين إلى أن المراد بالإيمان هنا الأعمـــال الـــتي كـــانوا يعملونها في الدنيا .. وقد أورد الإمام الطـــبري أقوال مجموعة من التابعين في هذا المعنى منها قول ابـــن جريج : يهديهم ربهم قال يمثل له عمله في صورة حسنة وريـــح طيبة ، يعارض صاحبه ويبشره بكل خير ، فيقول له : من أنت . فيقول : أنا عملك فيجعل له نوراً من بين يديه حتى يدخله الجنة "[٤]" .

---

(١) سورة النساء آية ٩٣

(٢) أنظر شرح المقاصد ، جـ٥ ، ص ١٩٩ .

(٣) السجدة آية رقم (١٥) .

(٤) أنظر تفسير الطبري ، جـ ، ص .

٤-ومـــنها قولـــه تعالى (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قـــلوبهم وإذا تـــليت عـــليهم آياتـــه رادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) "[1]"

وأمـــا الخـــوارج : فذهبوا إلى أن الإيمان هو (عمل الطاعات مطلقاً فرضاً كانت أو نقلاً)"[2]" ولذا عد جمهورهم الأعمال فرضاً كانت أو نقلاً من الإيمان الشرعي فإذا انعدمت عندهم الأعمال خرج الشخص مـــن الإيمـــان إلى الكفر ولا واسطة بينهما على الإطلاق إذ فقد العمل كفقـــد التصـــديق والإقـــرار عـــندهم لآن الإيمان الشرعي مركب من التصـــديق بالقـــلب والـــنطق باللســـان والعمل فالخوارج بصفة عامة يـــنكرون مطـــلقاً الإيمان بلا عمل فالإيمان كل لا يتجزأ فمن ترك شيئاً منه فقد سلب منه كله .

ولـــذا يقول الأشعري مصوراً مذهبهم (إن العمل بأوامر الدين من صيام وصدق وعدل جزء من الإيمان ولا يصلح الإيمان بغير عمل ، فمـــن اعـــتقد أن لا إلـــه إلا الله وأن محمـــد رسول الله ثم لم يعمل بفروض الدين وارتكب الكبائر فهو كافر) "[3]" .

وموقـــف الخوارج من صاحب الكبيرة وخلوده في النار يوافق رأي المعـــتزلة ، وأن افـــترقت عنهم المعتزلة في القول بأنه لا يعذب عـــذاب الكافرين والتوقف في تسميته ، ويخالفون رأي أهل السنة في جواز العفو عن مرتكب الكبيرة وعدم خلوده في النار .

---

(١) سورة الأنفال الآيات رقم (٢ : ٤).
(٢) أنظر المحصل للرازي ، ص ٢٣٧ – والمواقف جـ٨ ، ص ٣٥٣ . ط دار الكتب العلمية .
(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري . جـ ١، ص ١٦٧ .

وأمـــا بالنســـبة لأهل الحديث : فقد (ذهبوا إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب والنطق باللسان والعمل والجوارح والأركان) "[1]فهذه كلها مندرجة فيه وتمثل أجزاء من حقيقته .

وقد توافرت أقوال علماء السلف ومن بعدهم على هذه الحقيقة يقـــول شـــارح الطحاويـــة : (ذهب مالك والشافعي وأحمد الاوراعي واسحاق ابن رأهوية وسائر أهل الحديث وأهل المدينة – رحمهم الله – وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين إلى إنه تصديق بالجنان ، وإقرار باللســـان وعمـــل بالأركـــان)"[2]" . (وأنـــه لا تجزي المعرفة بالقلب والتصـــديق إلا ان يكون معه الإيمان باللسان نطقاً ، ولا تجزي معرفة القلب ونطق اللسان ، حتى يكون عمل الجوارح ، فإذا اكتملت فيه هذه الثلاث خصال كان مؤمنا)"[3]" .

أنـــبه هنا إلى أن كلا من الإقرار والتصديق والعمل ليسوا في مرتـــبة واحـــدة فهـــم يقولون : (إذا انعدم التصديق ، انعدم الإيمان المستتبع النجاة في الآخرة ، وإذا انعدم الإقرار ، انعدم الإيمان المبني عـــليه الأحكام الدنيوية ، وإذا انعدم العمل ، انعدم كمال الإيمان ، لآن فقـــد العمـــل ، كفقـــد اليـــد من الإنسان فكما أن اليد لا ينعدم الإنسان بانعدامها ، بل يكون مشوها ، فكذلك العمل بالنسبة للإيمان)"[4]" .

---

(١) أنظر العقيدة الواسطة لأبن تيمية ، ص ١٦١ بشرح لهراس – عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري ، جـ ١ ، ١٠١ .

(٢) شرح الطحاوية ، ص ٤٦٦ .

(٣) الشريعة للأجري ، ص ١١٩ – وانظر اعتقاد أهل السنة للألكائي ، جـ ٤ ، ص ٨٣٢ .

(٤) البيجوري تحفة المريد ، ص ٥٧ ، بتصرف يسير .

واحتج الجميع (أهل الحديث ، والخوارج ومن وافقهم) بقوله عـليه السـلام : (الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق)"[1]" .

وقـد اجب المخالفون لما ذهب إليه أصحاب هذين المذهبين : بـأن الكـلام ضـرب مـن المجاز بالحذف حيث حذف المضاف وأقيم المضـاف إليـه مقامـه وتقدير الكلام على ذلك (شعب الإيمان بضع وسبعون) لا لآن الإيمان نفسه بضع وسبعون شعبة فإن إماطة الأذى عـن الطريق ليس داخلاً في أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير مؤمن بالإجماع "[2]"

هـذا ويقسم أهـل الحـديث الطاعـات إلى ثلاثـة أقسـام :

(١) قسم يكفر المرء بتركه .

(٢) وقسم يفسق المرء بتركه .

(٣) وقسم يكون بتركه مخطئاً للأفضل .

أمـا القسـم الأول : وهو الذي يكفر المرء بتركه فهو اعتقاد ما يجب اعـتقاده والإقرار بما اعتقده ، فمن أنكر ما يجب اعتقاده ولم يقربه ، كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وما فيه من أمور نـص الشرع عليها والقدر خيره وشره من الله تعالى فمن أنكر شيئاً من هذه الأمور ولم يقربه فقد كفر .

---

(١) أخرجه مسلم في كطتاب الإيمان باب بيان عدد شعوب الإيمان وافضلها وادناها جـ٢ ص ٤ .

(٢) شرح المواقف ، جـ ٨ ، ص ٣٧٠ ، محاضرات في التوحيد فضيلة الشيخ صالح موسى شرف ، ص ٦٧ .

أمـا القسـم الـثانـي : وهــو الذي يفسق المرء بتركه أو يعصى ، ولا يكفــر بــه إذا لــم يجحده ، وهو مفروض الطاعات كالصلاة والزكاة والصيام والحج واجتناب المحارم .

فمــن تــرك الصــلاة أو الزكاة أو الحج أو الصيام غير جاحد فرضــيه شــئ من هذه الأمور فهو فاسق ، أما إذا جحد فرضيتها فقد كفر ، وكذلك من فعل الواجبات وهو يعتقد أنها محرمات فهو فاسق ، وليس بكافر لكنه إذا استحلها ولم يعتقد حرمتها فقد كفر .

وأمـا القسم الثالـث :وهو ما يكون المرء بتركه مخطئاً للأفضل ، وهو غير فاسق ولا كافر ، فهو ما يكون من العبادات تطوعاً ، فلا شك أن مــن أدى الــنوافل بجانب الفرائض فقد استكمل الإيمان وقوى إيمانه وزاد على من أهمل هذه النوافل "[1]" .

وبعــد عــرض مذهب أهل الحديث أود أن أنبه إلى أن الإيمان وإن كــان مركباً من ثلاثة أركان التصديق والقول والعمل إلا أن الركن الأساســي عــندهم هــو التصديق القلبي ، والباقي ركن مكمل وبذلك يصــبح هــذا المذهــب قريباً من مذهب الأشاعرة والماتريدية لآن كل منهما يتفق على انتقاء الإيمان بانتقاء التصديق القلبي .

ومما يؤخذ على الخوارج والمعتزلة مبالغتهما في أهمية العمل بالنســبة للإيمان حتى أنهم جعلوه جزءاً من الإيمان ، واعتبروا تاركه خارجاً عن حظيرة الإيمان – كما فعل الخوارج – أو على الأقل هو في

(١) انظر الاعتقاد للبيهقي ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٦ .

منزلة بين المنزلتين أي في منزلة بين الكفر والإيمان – كما قال المعتزلة – فهم لم يعرفوا أن الكافر فقد جزأي الإيمان ، وهما الاعتقاد والعمل ، والمسلم المعتقد بالله رباً ومحمد نبياً ، إذا ارتكب أمراً مخالفاً لأوامر الدين فقد هدم جزءاً من أجزاء الإيمان وعلى هذا لا يصلح أن يسمى كافراً قال تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) "[1]"فالله – عز وجل – وقد جعل الطائفتين المتقاتلتين من المؤمنين ، فلو كان العمل من حقيقة الإيمان ما وصفهم بذلك مع اقتتالهم .

ويقول الرسول – صلى الله عليه وسلم : (ثلاث من أصل الإيمان الكف عمن قال : لا إله إلا الله لا نكفره بذنب ، ولا يخرجه من الإسلام بعمل والجهاد ماض منذ أن بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار "[2]" .

وبذلك يتضح مخالفة الخوارج والمعتزلة لأهل السنة الذين يتفقون على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية – كما قالت الخوارج ، وإذا لو كفر كفراً ينقل عن الملة لكان مرتداً يقتل على كل حال ، ولا يقبل له عفو ولا القصاص ، ولا يجري عليه الحدود في الزنا والسرقة وهذا القول معلوم فساده وبطلانه بالضرورة من دين الإسلام"[3]".

---

(١) سورة الحجرات آية رقم (٦) .
(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد باب في الفر ومع أئمة الجور ، جـ ٣ ، ص ١٨ .
(٣) الملل والنحل للشهرستاني ، جـ١ ، ص ١٤٦ .

إذن في الكبيرة التي هي غير الكفر لا تخرج العبد المؤمن من الإيمـــان لـــبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان عنده ولا تدخله في الكفر "[1]" بل هو تحت مشيئة الله إن شاء عاقبه وإن شاء غفر له .

يقول النسفي : (أجمع أهل الأمة من عصر النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة من غيـــر توبـــة والدعاء والأستغفار لهم مع العلم بأرتكابهم الكبائر ، مع الأتفاق على أن ذلك لا يجوز لغير المؤمن)"[2]"

قـــال تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن شاء)"[3]" .

وبذلـــك يظهـــر إن المذهـــب يعد مخالفاً للإجماع ويتصادم مع النصوص الدينية ويتنافى مع العقل (لأن جريمة الذنب ليست كجريمة الكفر ، فإن من يثق بالله ويتهاون في أمره مغلوباً على أمره بشهوته ليس مثل الذي يجحد وجوده ويستهزأ برسوله .

ففـــي الأول بصـــيص النور وإحتمال العودة إلى الخير ، وفي الـــثاني ظـــلمة الكفـــر والعـــزوف عـــن الهداية مع ما فيه من العتي والإســـتكبار وعـــدم اليقيـــن بوجود من هو أقوى منه سلطاناً وأعظم أقتداراً"[4]" .

أضـــيف إلى مـــا تقدم أن هذا المذهب كما يرى الشهرستاني : (يـــرفع معظم الآيات من الكتاب والأخبار والسنة وتغلق باب الرحمة

---

(١) العقائد النفسية النسفي ، ص ١١٨ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) النساء آية ٤٨ .
(٤) أبو الحسن الأشعري ، د ./ حمودة غرابة ، ص ١٧٧ .

ويقضي إلى اليأس والقنوط ، إذ ورد في القرآن الكثير من الآيات التي تفـــرق بين لفظ الإيمان والعمل ، فالإيمان له حقيقة والعمل له حقيقة غير الإيمان)"[1]".

رابعاً : الإيمان عند الكرامية :

ذهـــب الكرامية : إلى أن الإيمان هو : (إقرار اللسان بالله – تعالى – وإن اعتقد صاحبه الكفر بقلبه ، فإذا فعل فهو مؤمن من أهل الجنة)"[2]" لأنهم أعتقدوا أن كلمة (الإسلام جامعة لكل من أقر شهادتي الإسلام لفظاً ، وقالوا : كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مؤمـــن حقـــاً ، وهو من أهل الإسلام سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً مضمراً للكفر والزندقة)"[3]"

وبذلـــك يكون الإيمان عبارة عن (الإقرار المجرد ، وليس من شـــرط كونه إيماناً وجود التصديق والمعرفة ، ويزعمون أن من أعتقد الكفـــر بقلـــبه أو اقر بلسانه بالصانع وبالكتب والرسل وغير ذلك من أركان الإيمان كان مؤمناً حقاً بإقراره)"[4]".

---

(٢) نهاية الأقدام للشهرستاني ، ٤٧٥

(٣) الفصل لأبن حزم ، جـ ٣ ، ص ٢٢٧ ، تحقيق عبد الرحمن عميرة .

(١) الفرق بين الفرق ، ص ١٢ – نهاية الأقدام ، ص ٤٧١ .

(٢) تبصرة الأدلة للنسفي ، ص ١٤٦ .٢

أدلتهم :

استدل الكرامية على مذهبهم بما يأتي :

١-قالوا : إنما أنزل القرآن عربي مبين وبلغة العرب خاطب الله تعالى رسوله ، والإيمان في اللغة هو التصديق فقط والعمل بالجوارح لا يسمى في اللغة تصديقاً فليس إيماناً .

قالوا : والإيمان هو التوحيد والأعمال لا تسمى توحيداً ولو كانت الأعمال توحيداً وإيماناً لكان من ضيع الإيمان وفارق الإيمان فوجب أن يكون مؤمناً "[١]" .

وأجيب عن ذلك بأن هذا حجة عليكم فما سمى قط التصديق بالقلب دون التصديق باللسان إيماناً في لغة العرب ، وما قال قط عربي : أن من صدق شيئاً بقلبه فأعلن التكذيب به بقلبه وبلسانه فإنه يسمى مصدقاً به أصلاً ولا مؤمناً به ليته مبطل نقلتكم باللغة جملة "[٢]" .

٢-قوله تعالى : (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا)"[٣]" وكذا قوله تعالى : (يقولون ربنا آمنا فأكتبنا مع الشاهدين) "[٤]" .

فهاتان الآيتان تبين أن الإيمان هو قول اللسان فقط .

٣-قوله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله ..... الخ) فقد أخبر أنه كان مأموراً بدعاء الناس إلى القول فقط ، لأن ما في القلوب لا

---

(١) أنظر الفصل لابن حزم ، جـ ٣ ص ٢٨٨ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٨٨ .
(٣) سورة البقرة آية ١٣٦ .
(٤) سورة المائدة : آية ٨٣ .

يعـلمه إلا الله وليـس الناس إلا ظواهر الأمور وما ينطق به اللسان وإن كان غير معبر تعبيراً صادقاً عما في القلب .

ولمـا كـان الإيمـان هو القول المجرد فإن ذلك يقتضي (أن المـنافقين فـي عهـد الرسول – صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين حقاً)"[1]" وأن إيمانهم كان كإيمان جبريل وميكائيل ، والأنبياء والملائكة مع إعتقادهم الكفر والنفاق ، ومع إظهار الشهادتين "[2]" .

ويمكن الرد على هذا المذهب وبيان بطلانه بما يأتي :

أولاً : بـأن النبي – عليه الصلاة والسلام لما أظهر الدعوة دعا الناس إلى كلمـتي الشهادة لا إله إلا الله محمد رسول الله (ونعلم"[3]" انه لم يرض منهم في هذه الشهادة بمجرد القول مع إضمار خلافه في القلب ، إذ قـرر لهذا المعنى قوماً سماهم منافقين وسماهم الكتاب بذلك مع نفـي الإيمـان عـنهم قال تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وبـاليوم الأخر وما هم بمؤمنين)"[4]" ونسبهم إلى الكذب أيضاً وسماهم كاذبين في غير آية من الكتاب قال تعالى : (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون)"[5]" . فالنبي – صلى الله عليه وسلم – لم يرض من المنافقين مجرد النطق والقول ما لم يقترن به عقد وتصديق .

ثانيـاً : إن الشـهادة لهـا شروط : منها أنها لا تقبل ولا يثاب عليها صـاحبها إلا إذا عرف صحتها وقالها عن معرفة وتصديق لها بالقلب

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ، ص٢٢٣ – إبكار الأبكار للأمدي ، جـ٢ ص ١٠٤٤ .
(٢) المصدر السابق : بتصرف يسير .
(٣) نهاية الأقدام للهشرستاني . ص ٤٧٣ .
(٤) سورة البقرة آية ٨ .
(٥) سورة المنافقين آية ١

فإمـــا إذا أطـــلقها المنافق الذي يعتقد خلافها ، فأنه لا يكون عند الله مؤمناً ولا ناجياً من عقاب الآخرة "[1]" .

ثالـــثاً : يـــلزم على هذا المذهب : أن من ترك النطق بالشهادتين لعذر منعه فلا يكون مؤمناً لا عند الله ولا عند الناس وهذا بخلاف ما ذهب إليـــه أهل السنة الذين يعتبرون الإقرار بالشهادتين شرطاً في الإيمان خارجاً عن ماهيته أي شرط لإجراء الأحكام الدنيوية كما ذكرنا أنفاً .

رابعـــاً : أنهم نفوا الأعمال من الإيمان لأنهم اعتبروها من اختصاص الجـــوارح الـــتي لا تدخل تحت التصديق وهذا يعني قولهم بعدم زيادة الإيمان ونقصانه على أساس أنه معنى مجرداً لا اختلاف فيه بين فرد وأخر ولقد أخطأ ابن كرام في تصريحه بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ممـــا أوجب تبديعه والتشهير به واعتباره من المرجئة الذين يرجئون الأعمال ويقولون بأن الإيمان قول مجرد .

قـــال أبـــو العباس السراج : شهدت أبا عبد الله البخاري ، ودفع إليه كـــتاب محمد بن كرام مسألة عن أحاديث منها الزهري عن سالم عن أبيـــه رفعـــه : الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكتب على ظهر كتابه : من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل "[2]" .

---

(١) أصول الدين للبغدادي ، ص ١٨٨

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ، جـ ٢ ، ص ٥٣ .

خامساً : الإيمان عند جهم بن صفوان :

زعم جهم بن صفوان أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط لا يشترط معه لفظ ، وأنما موقوفاً على القلب فقط ، وأما الإقرار فليس يركن فيه ، ولا شرط ، حتى أن من عرف الله بقلبه ثم جحد بلسانه ومات قبل أن يقر به فهو مؤمن كامل الإيمان "[1]" وإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد ، لأن المعارف – عنده لا تتعارض "[2]" .

وزاد على ذلك فزعم أنه لا كفر إلا الجهل ، ولا كافر إلا جاهل بالله سبحانه وتعالى"[3]" .

والحق أن هذا المذهب فاسد ظاهر البطلان وفساده معلوم من دين الله ويظهر هذا من وجوه :

أولاً : لو كانت المعرفة وحدها تكفي في الإيمان – كما زعم الجهم – لكان الكفار مؤمنين ، لأنهم كانوا يعرفون نبوة سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – بصفته ونعته قال تعالى : (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون)"[4]" .

ثانياً : أن لازم مذهبه – أيضاً – يقتضي أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون ولم يؤمنوا بهما قال

---

(١) كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، جـ ١ ، ص ١٣٥ .
(٢) الملل والنحل ، جـ ١ ص ١٣٥ .
(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري ، جـ ١ ، ص ٨٨ .
(٤) سورة ص آية ٨٢،٨٣ .

موســـى لفـــرعون : (لقـــد عـــلمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر)"[1]".

ألـــم يكن إبليس عارفاً بالله سبحانه وتعالى رغم معصيته ؟ لقد كـــان عارفـــا بالله و صفاته ولهذا قال لربه : (قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين)"[2]" .

وأبو طالب – عم الرسول – عليه الصلاة والسلام – كان يعرف تماماً أنه رسول الله وأن دينه خير دين ، وكم حمى رسول الله – صلى الله عـــليه وسلم – ودافع عنه – عصبية وليس إيماناً وتصديقاً – وكم ر غـــب رســـول الله في أن يؤمن عمه وينطق بالشهادتين ، ومع ذلك رفض ولم يحاول أن يجعل معرفته وعلمه إيماناً وتصديقاً .

ثالـــثاً : ويمكن أن يقال للجهم ، ماذا تقول فيمن أتى بالمعرفة ولم يقر بلســـانه ولو مرة واحدة طول عمره مع قدرته وتمكنه من ذلك هل هو مؤمن أم لا؟

فمـــن منطلق قوله : بأن الإيمان هو المعرفة فقط يعتبر مؤمناً بـــل يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يقرر أن من أتى بالمعرفة ثم جحد بلســـانه لـــم يكفـــر بجحده لأن المعرفة والعلم لا يزولان لأن بالجحود ونحـــن نقول ، إنه غير مؤمن عند الله ولا يستحق دخول الجنة ، ولا النجاة من النار ، ولا تجرى علية أحكام المسلمين في الدنيا ، هذا في حـــق المتمكن القادر وذلك لأن الإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية ،

---

(١) سورة الإسراء آية ١٠٦ .
(٢) سورة الإسراء آية ١٠٣

وأمـــا من لا قدرة لـــه على الإقرار والنطق وغير المتمكن كالأخرس والمكـــره فهـــو مؤمـــن إن شاء الله قال تعالى : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)"[1]"

رابعـــاً : إنهم قالوا : إن العبد قد يكون مؤمناً تام الإيمان ، إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين ولو لم يعمل خيراً لا صلاة ولا صلة رحم ولا صـــدق حديـــث ولـــم يـــدع كبيرة إلا أرتكبها ومع ذلك فهو مؤمن تام الإيمان.

ولشـــناعة قوله هذا كان ابن المبارك رحمـــة الله لا يعدهم من أمـــــة محمد صلى الله عليه وسلم "[2]" ويرى أن كلامهم شر من كلام اليهود والنصارى "[3]" .

وقال الدارمي : (وصدق ابن المبارك بل إن من كلامهم .. ما هو أوحش من كلام اليهود والنصارى)"[4]" .

سادســاً : الإيمـــان عنـــد المرجئـــة :

عـــارض المرجـــئة موقف الخوارج في تكفيرهم لمرتكب الكبيرة وتخليده في النار ، كما عارضوا المعتزله في إخراجهم لمرتكب الكبيرة مـــن دائـــرة الإيمان وخالفوا الفرقتين في جعل العمل جزءاً من حقيقة الإيمان

---

(١) سورة البقرة آية رقم (١٤٦) .
(٢) انظر درء التفاوض لابن تيمية ، جـ ٧ ، ١١٠ ـ مجموعة الرسائل والمسائل ، جـ٣، ص ١٤٥ .
(٣) خلق أفعال العباد للبخاري ، ص ١٥ .
(٤) الرد على الجهمية للدرامي ، ص ٢٥ .

فعـند المرجـئة العمـل ليس جزءاً من حقيقة الإيمان ، إذ قد يـرتكب المؤمن الذنوب ويفعل المعاصي ، ويرتكب الخطايا ، ومع ذلك هو مؤمن محتفظ بإيمانه ، وإذن فالإيمان شئ والعمل شئ آخر .

والإيمـان عندهم : تصديق وإعتقاد . فمن صدق واعتقد فهو مؤمن، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان ، ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب الإنسان على ترك الطاعات إذا كان الإيمان خالصاً واليقين صادقاً "[1]" .

وحكى الشهر ستاني عن العبيدية أنهم قالوا : (ما دون الشرك مغفـور له ، وإن العـبد إذا مات على توحيده لا يضر ما اقترف من الآثام ، واجترح من السيئات)"[2]".

وإذن فالإيمـان منفصل عن العمل ، وليس معنى فقد الطاعات فقـد الإيمـان ، وقـدر روى عنهم أنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمـان معصـية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة "[3]" فإرتكاب المعاصي والكبائر لا يزيل عن المؤمن وصف الإيمان .

ومـنهم مـن غـالي وتطرف فزعم : أن الإيمان عند المؤمن الإعتقاد بالقلب ، وإن أعلن الكفر بلسانه وعبد الأوثان ولزم اليهودية أو النصـرانية في دار الإسلام وعبد الصليب ، وأعلن التثليث ، ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله وهو ولي الله – عز وجل– ومن أهل الجنة"[4]"

---

(١) الملل والنحل للشهر ستاني ، جـ١ ، ص ١٢٥ .
(٢) المصدر السابق ، جـ١ ، ص ١٢٦ .
(٣) المصدر السابق ، جـ١ ، ص ١٢٥ .
(٤) الملل والنحل للشهر ستاني ، جـ١، ص ١٤٤ .

فهـؤلاء جعلوا ما يوجد من التكلم بالكفر من سب الله ورسوله والتثـليث والصليب وغير ذلك قد يكون مجامعا لحقيقة الإيمان الذي فـي قـلب ، ويكون صاحب ذلك مؤمناً عند الله حقيقة سعيداً في الدار الآخرة ، وهذا يعلم فساده من دين الإسلام .

كمـا يـلزمهم أيضاً أن من سجد للصليب والأوثان طوعاً وقتل الـنفس بغير الحق ، وقتل كل من رآه يصلي ، وسفك دم كل من يراه يحـج البيت ، يجوز مع ذلك أن يكون مؤمناً ولياً لله إيمانه مثل إيمان النبيين والصديقين "[1]" .

ولقد كان نتيجة لموقف المرجئة من الإيمان أنهم ارجأوا الحكم عـلى صـاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضي عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو أهل النار"[2]" . لأن الله هو الذي يعلم حقيقة أمر مرتكب الكبيرة ، ويعلم ما إذا كان باقياً على إيمانه ، أم أنه كفر ، ولذلك استحل الكبائر .

وبعـد بيـان حقيقـة مذهب المرجئة للإيمان وبيان مخالفتهم للمعـتزلة والخـوارج وأهل السنة وأرى أن المرجئة تجاوزا الحد في الإسـتهانة بالعمل من حيث اتصاله بأصل الإيمان ومن حيث أثره في دخـول الجنه إن كان صالحاً ودخول النار إن كان غير صالح ، بل لقد تجاوزا هذا الحد إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط بعبارة أخرى هـو معرفة الله بقلبه ولا عبره بالظاهر فإن من آمن بقبله فهو مسلم وإن أظهـر اليهودية أو النصرانية وإن لم ينطبق بلسانة بالشهادتين ،

---

(١) انظر الفتاوي لابن تيمية ، جـ٧ ، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٥ .
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

وليس الإقرار باللسان ولا الأعمال من صلاة وصوم ونحوها جزءاً من الإيمان ، وفي هذا خطر على العامة لأنهم إن فهموا أن الأعمال ليست ركناً ولا شرطاً قل التزامهم وتمسكهم بالإتيان بها ، وعلى العكس من ذلك إذا فهموا أنها جزء من الإيمان أو شرط لا يتم الإيمان إلا بها .

وبعد عرضنا لمذاهب الفرق الإسلامية في مسألة الإيمان ننتقل للحديث عن زيادة الإيمان ونقصانه فنقول :

ثانياً : زيادة الإيمان ونقصانه

كما اختلف علماء الكلام في حقيقة الإيمان وعلاقته بالعمل اختلفوا كذلك في زيادته ونقصانه ، وهل يكون الإيمان قابلاً للزيادة والنقصان أم لا ؟ وهل يتفاضل أهله فيه أم لا وحاول كل فريق أن يقدم من الحجج والدلالات ما يؤيد مذهبه ، وقبل الشروع في هذه المسألة وما يتعلق بها يحسن أن أعرف بمعناهما من حيث اللغة فأقول .

الزيادة هي مصدر زاد يزيد زيدا ، وهي تدل على الفضل ، وقيل النمو ، وهي الزيادة على الشيء من جنسه ، أي ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء أخر وهي نوعان :

زيادة محمودة : كزيادة العلم والأيمان والصحة ومنه قوله تعالى : (للذين أحسنوا وزيادة) [1] ، وقوله تعالى : (وزاده بسطه

(١) سورة يونس آية ٢٦ .

فـــي العلم والجسم) "١" أي أعطاه من العلم والجسم قدراً زائداً على ما أعطى أهل زمانة .

وزيـــادة مذمومـــة : كالـــزيادة على الكفاية مثل زائد الأصابع والـــزوائد فـــي قوائم الدابة وزيادة الكبد ومن هذا النوع قوله تعالى : (فـــزادهم مرضـــا)"٢" وقوله تعالى : (وأما الذين في قلوبهم مرض فزادهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون)"٣" فهذه زيادة فيما لا خير فيه وهي مذمومة "٤" .

وأمـــا النقصـــان : فهو مصدر نقص نقصاً ونقصاناً ، والنون والقـــاف والصاد كلمة واحدة يراد بها خلاف الزيادة ، أو الخسران في الحـــظ ومما جـــاء في القرآن الكريم من هذه المادة قوله تعالى : (ونقص من الأموال والأنفس والثمرات) "٥" ، وقوله : (وإنا لموفوهم نصيبهم غير منقوص)"٦" ، أي وافياً كاملاً "٧" .

بعـــد بيـــان معنى الزيادة والنقصان في اللغة نستعرض موقف عـــلماء الكـــلام مـــن زيادة الإيمان ونقصانه ويمكن حصرها في ثلاثة مواقف كبرى

١ – القائلون بزيادة الإيمان ونقصانه :

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٤٣ .
(٢) سورة البقرة : آية ١٠ .
(٣) سورة التوبة آية ١٢٥ .
(٤) انظر الصحاح للجوهري ، جـ ٢ ص ٤٨١ ، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، ص ٢١٦ – وبصائر ذوي التميز للفيروزابادي ، جـ ٣ ، ١٥٠ .
(٥) سورة البقرة : آية ١٥٥ .
(٥) سورة هود آية ١٠٩ .
(٦) انظر الصحاح للجوهري ، جـ ٣ ص ١٠٥٩ – ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ، جـ ٥ ص ٤٧٠ .

ذهب السلف وأهل الحديث والأشاعرة والمعتزله إلى القول بأن الإيمـــان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وبه قـــال جماعـــة من الصحابة عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، ومعـــاذ وأبو الدرداء ، وابن عمر وعمار وأبو هريرة وحذيفة وســـلمان وعبد الله ، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين ، ومن التابعيين كثير.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمة الله في كتابه الإيمان : (كان أهـــل السنة والحديث على أن الإيمان يتفاضل ، وجمهورهم يقولون : يزيد وينقص ، ومنهم من يقول يزيد ولا ينقص كما روى عن مالك في إحـــدى الروايتين ، فقد روى الداودي عنه قوله : ذكر الله زيادته في القرآن وتوقف عن القول بنقصانه)"[1]" .

ويمكـــن دفع قول الداودي بأنه رحمه الله كان متوقفاً في القول بنقصـــانه لعدم بلوغ النص إليه ، ثم لما بلغه ذلك جزم بنقص الإيمان ولذا قيل عنه : (إنه توقف في بعض الروايات عن القول بالنقصان ، لأن التصـــديق بالله ورسوله – صلى الله عليه وسلم لا ينقص ؟ إذ لا يجـــوز نقصـــان التصـــديق بالله إذا نقص صار شكا وخروج عن اسم الإيمان قاله ابن بطال) "[2]" .

(١) الإيمان لابن تيمية ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ تحقيق د./ على عبد المنعم عبد الحميد .
(٢) نقله النووي في شرحه لصحيح مسلم ، جـ ١ ص ٢٠٨ ط مؤسسة قرطبة .

أو هـو كمـا ذكـر ابن تميمة : (وكان الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه ، لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص ، وهذا إحدى الروايتين عن مالك)"[1]" .

وأرى أن هـذا التعـليل هو التعليل الصحيح عن تغيير توقف الإمام مالك في النقصان وهذا هو اللائق به رحمة الله والأنسب لمقامة فمـا وجـدوه رفي القرآن والسنة قال به ، وما لم يجده لم يقل به ، وهذا شأن العلماء المحققين من السلف .

وأمـا الأشاعرة فقد ذهبوا : أيضاً إلى أن الإيمان قابل للزيادة والنقصان ، وزيادته تكون بزيادة الطاعة ، ونقصه بنقصها بمعنى أن الإنسان كلما زاد من طاعته بأداء ما أمره الله به واجتناب ما نهاه عنه ، أزداد إيمانـاً ويقينا ، وعلى العكس من ذلك ينقص إيمانه بمقدار ما يقصـر فـي أداء واجـبة أو يسرف على نفسه بارتكاب المعاصي "[2]" وممن ذهب إلى هذا القول كذلك المعتزلة فهم يقولون : (إن كل طاعة وعمل خير فرضاً أو نافلة فهي إيمان ، وكلما إزداد الإنسان خيراً زاد إيمانه وكلما عصى نقص إيمانه)"[3]" .

يؤكـد هـذا المعـنى القاضـي عبد الجبار في كتابه (متشابه القرآن) فيقول بعد ذكره لقوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجـلت قـلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون)"[4]" .

---

(١) الفتاوي لابن تيمية ، جـ ٧ ، ص ٥٠٦ .
(٢) انظر شرح البيجوري ، ص ٦٢ – المحصل ، ص ٢١٩ – أصول الدين ، ص ٢٣٩ يتصرف يسير
(٣) الفصل لابن حزم ، جـ ٣ ، ص ٢٢٧ .
(٤) متشابه القرآن ، ص ٣١٢ ، للقاضي عبد الجبار .

قـــال : يـــدل عـــلى أشياء ومنها أنه يدل على أن الإيمان يزيد ويـــنقص عـــلى مـــا نقوله ، لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختـــلف التعبد فيها على المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم فـــتجب صحة الزيادة والنقصان ، وإنما كان يمتنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة وهو القول باللسان أو إعتقادات مخصوصة بالقلب)"[1]" .

فإن قال أفتقولون في الإيمان إنه يزيد وينقص ؟

قيل نعم : لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به والواجب عـــلى بعـــض مـــن المكلفين أكثر من الواجب على غيره ، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه "[2]" .

وقد أستدل هؤلاء على مذهبهم بالدليل العقلي والنقلي .

فمن أدلتهم العقلية ما يأتي :

قولهـــم : إنـــه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقصان لكان إيمان آحاد الأمة ، بل المنهمكين في الفواحش والمعاصي مساوياً لإيمان الأنبياء والرسل والصديقين والملائكة ، لكن التالي باطل ، فبطل ما أدى إليه وهو عدم تفوت الإيمان بالزيادة والنقصان ، وثبت نقيضه ، وهو أن الإيمان يزيد وينقص وهو المطلوب "[3]" .

وقـــد علق الإيجي على هذا الدليل قائلاً : (إنه الحق) وتبين ذلك من وجهين :

---

(١) المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ، تحقيق د./محمد عمارة ، ص ٣٨٤ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر شرح البيجوري ، ص ٦٠ ــ وشرح العقائد النسفية ، ص ١٢٦ .

الأول : القــوة والضعف وعدم القول بالتفاوت تقتضي أن يكون إيمان النبي وآحاد الأمة سواء ، وهذا باطل إجماعاً .

الــثاني : التصــديق التفصــيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه علي تصديقه بالإجمال، والنصوص دالة علي قبوله لهما"[1]".

٢- إن إيمــان المقــلد ليــس في قوة إيمان العارف بالدليل، وإيمان العــارف أوفي من إيمان المشاهد،كما أن إيمان المشاهد ليس كإيمان المســتغرق الذي لا يشاهد إلا الله وهذه درجات التصديق وهو الجزم واليقين"[2]".

فــإن الــناس وإن تســاووا فــي وجــوب الإيمان عليهم جميعا، فهم متفاوتون في القيام به .

١-فمنهم من يطلب علم ما أمر به وما وجب عليه فيتعلمه ويعمل به، فيجمع بين العلم والعمل .

٢-ومــنهم مــن يطلب علم ما أمر به فيتعلمه ويؤمن به ويصدق ولكن لا يعمل به .

٣-ومــنهم مــن يؤمــن بما جاء به رسول الله عليه وسلم - ولا يكذبــه قــط، لكنه يعرض عن معرفة أمره ونهيه ويعرض عن طــلب العلم الواجب عليه بل يتبع هواه فلا يتعلم الواجب عليه ولا يعمل به .

---

(١) شرح المواقف ، ص٣٨٨.
(٢) توضيح التوحيد ، ص٤٦-شرح البيجوري ، ص٦٠.

فهـؤلاء الـثلاثة وإن اشتركوا في الوجوب لكن من طلب علم التفصـيل وعمـل به فإيمانه أكمل ممن عرف ما يجب عليه وإلتزمه وأقـربه لكـنه لـم يعمـل بذلك كله، وهذا المقر بما جاء به الرسول المعـترف بذنبه الخائف من عقوبته علي ترك العمل، أكمل إيمانا ممن لـم يطلب معرفة ما أمره به الرسول ولا عمل بذلك ولا هو خائف أن يعـاقب بل هو في غفلة من تفصيل ما جاء الرسول- صلي الله عليه وسلم- مع أنه مقر بنبوته باطنا وظاهرا"[1]" .

وبهذا يتبين أن الإيمان يزيد وينقص من جهة قيام المؤمنين به ووقوعـه (فكـلما علم القلب ما أخبر به الرسول فصدقه، وما أمر به فالـتزمه، كـان ذلك زيادة في إيمانه علي من لم يحصل له ذلك، وإن كـان معـه الـتزام عام وإقرار عام، وكذلك كل من عرف أسماء الله ومعانيهـا، فآمن بها، كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء بل آمـن بها إيمانا مجملا، أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته كان إيمانه به أكمل)"[2]" .

يضـاف إلي ذلك أن العلم والتصديق نفسه كما يري ابن تيمية يكون بعضه أقوي من بعض وأثبت وأبعد من الشك والريب، وهذا أمر يشـهده كـل أحد من نفسه "[3]". فإن الإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومة يتفاضل حاله، كما يتفاضل حاله في سمعه بمسموعة ورؤيته لمرئية وحبه لمحبوبة وكراهيته لمكروهه.

---

(١) الإيمان لابن تيمية، ص١٨١ .
(٢) المصدر السابق ، ص١٨١،١٨٢.
(٣) المصدر السابق ، ص١٨٢ .

ولهذا قال النووي بعد أن ذكر قول من قال إن التصديق لا يزيد ولا ينقص وإنه متي قبل الزيادة كان شكا وكفرا قال:(والأظهر والله أعلم أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوي من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن اختلف عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة قلوبهم ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك فهذا مما لا يمكن إنكاره "[1]" .

فالناس يتفاضلون في تصديق القلب على قدر علمهم ومعاينتهم فمن زيادته بالعلم قوله تعالى : (أيكم زادته هذه إيماناً) ومن المعاينة قوله تعالى:(لترونها عين اليقين)فجعل له مزية على علم اليقين والله أعلم) "[2]"

فكلما ازداد المسلم قياماً بأوامر الدين والتزاماً لأحكامه زاد إيمانه وكان اكمل من غيره وهذا يثبت زيادة الإيمان ونقصانه .

ثانياً : الأدلة النقلية :

استمد السلف وأهل الحديث والأشاعرة من القرآن الكريم والسنة ما يؤيد قولهم بزيادة الإيمان ونقصانه فمن ذلك :

(١) قوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) "[3]".

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ، جـ ١ ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ .
(٢) شرح البخاري ، جـ ١ ، ص ٢٢٦ .
(٣) سورة الأنفال آية رقم (٢) .

يقــول الألوســي عقيب شرحه لهذه الآية (وهذا أحد ادلة من ذهــب إلى أن الإيمان يزيد وسنقص ، وهو مذهب الجم الغفير مــن الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، وبه أقول لكثرة الظواهر الدالــة عــلى ذلــك مــن الكتاب والسنة من غير معارض له عقــلاً)"[1]ويعلق ابن تيمية على هذه الآية فيقول : (وهذا أمر يجــده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن ومعــرفة معانيــه وذلك أنها تزيدهم علم ما لم يكونوا قبل ذلك عــلموه . وتزيدهم عملاً بذلك العلم ، وتزيدهم تذكراً لما كانوا نسوه وعملاً بتلك التذكرة)"[2]" وهذه زيادة الإيمان .

(٢) قوله تعالى : (ويزيد الله الذين اهتدوا هدي) "[3]"

قــال ابن جرير الطبري عند تفسيره لهذه الآية : (يقول تعالى ذكره ويزيد الله من سلك قصد المحجة واهتدى لسبيل الرشد ، فآمن بربه وصدق بآياته فعمل بما أمره به ، وانتهى عما نهاه عــنه ، هدى بما يتجدد له من الإيمان بالفرائض التي يفرضها عليه ويقر بلزوم فرضها إياه ويعمل بها فذلك زيادة من الله في اهتدائه بآياته هدى على هداه "[4]" وذلك نظير قوله : (وإذا ما أنــزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون "[5]" .

---

(١) روح المعاني ، جـ ٩ ، ص ٦٥ .
(٢) الإيمان لأبن تيمية ، ص ١٨٣ ، تحقيق عصام الدين الضبابطي دار الحديث .
(٣) سورة مريم آية رقم (٦٧) .
(٤) جامع البيان ، جـ ٩ ، ، ص ١١٩ للألوسي .
(٥) سورة التوبة آية رقم (١٢٤) .

(٣) ومـــن الأحـــاديث النبوية الشاهدة بزيادة الإيمان ونقصانه ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ويشـــرب الخمـــر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يســـرق ، وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهم مؤمن)"[١]" .

دلالـــة الحديـــث على زيادة الإيمان ونقصانه ظاهرة ، فـــالمؤمن قد يتركب هذه المعاصي فينقص إيمانة فيكون مؤمناً ناقص الإيمان ، معه مطلق الإيمان وأنتفى عنه الإيمان المطلق ، فـــإذا تـــاب وأقـــلع عن هذه المعاصي زاد إيمانه وقد أحتج جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه منهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

قال إسحاق بن إبراهيم : سألت أبا عبد الله عن الإيمان ونقصانه قال : نقصانه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (لا يزني الزاني حين يزني .. ألخ وذكر الحديث السابق .

(٤) مـــن ذلـــك أيضاً قوله : صلى الله عليه وسلم (الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان "[٢]" .

---

(١) أخرجه البخاري ، جـ٥ ، ص ١١٩١ – ومسلم جـ٢ ، ص ٤١ بشرح النووي وابن ماجة في سننه ، جـ٢ ص ٢٢٩٩ كتاب الفتن باب النهي عن النهبة عن أبي هريرة – رضى الله عنه حديث رقم ٣٩٣٦ .
(٢) أخرجه البخاري ، جـ١ ، ص ٥١٠ – ومسلم ، جـ٢ – ص ٦ .

ودلالـــة هذا الحديث تبين إن هذه الشعب متفاوته ليست عـــلى درجة واحدة في الفضل ، بل بعضها أفضل من بعض ، كمـــا هـــو ظاهـــر لفظ الحديث في قوله : (أعلاها) وقوله : (أدناها) فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشـــعبة الشـــهادتين ، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق ، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادتين ، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى "[1]" .

ولا شـــك أن الـــناس متفاوتون في ذلك تفاوتاً عظيماً فقيامهم بهـــذه الشـــعب والخصال ليس على درجة واحدة ، بل بعضهم أكمل من بعض وهذا يثبت زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه .

(٥) ورد عـــن عائشـــة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله – صـــلى الله عليه وسلم – إذا أمرهم من الأعمال بما يطيقون ، قـــالوا : إنا لسنا كهيئتك يا رسول الله ، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فيغضب حتى يعرف الغضب في وجهه ثم يقول : إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)"[2]" .

فثـــبت بهذا الحديث أن الناس يتفاوتون في معرفة الله وتقـــواه وهـــم مـــن أعظم أعمال الإيمان ، وأن أفضل الناس

---

(١) شرح الطحاوية ، ص ٣٢٣ .

(٢) استدل بهذا الحديث الترمذي على زيادة الإيمان ونقصانه وخرجه في باب استكمال الإيمان وزيادة ، جـ٥ ، ص١٠ .

وأتقـــاهم لله عز وجل وأعظمهم معرفة به رسول الله – صلى الله عليه وسلم .

يؤكـــد هـــذا المعنى ابن حجر عند شرحه لهذا الحديث فيقول : (وفيه دليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، لأن قوله – صلى الله عليه وسلم : (إنا أعلمكم بالله) ظاهر أن العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض ، وأن النبي – صـــلى الله عليه وسلم – منه في أعلى الدرجات ، والعلم بالله يتـــناول مـــا بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا الإيمان حقاً)"[1]" .

وقد ورد عن السلف في هذا المعنى آثار كثيرة منها كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول لأصحابة : هلموا نزداد إيماناً ، وفي لفظ : تعالوا نزاد إيماناً "[2]" .

وكان عبد الله بن رواحه – رضى الله عنه – يأخذ بيد النفر من أصـــحابة فيقول : تعالوا نؤمن ساعة ، تعالوا فلنذكر الله ونزداد إيماناً بطاعته ، لعله يذكرنا بمغرفته "[3]" .

وأود أن أنبه إلى أنه لم يثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – حديـــث صـــريح بـــلفظ الإيمـــان يزيد وينقص ، وما روى من ذلك مرفوعاً إليه فلا يصح كما ذكر ذلك علماء الحديث .

---

(١) فتح الباري ، جـ١ ، ص (٧٠) .
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، جـ١١ ، ص ٢٦ والحلال في السنة واسناده صحيح .
(٣) رواه أبي شيبة في المصنف ، جـ١١ ، ص ٤٣ – وفي الإيمان ، ص ٣٨ من طريق موسى بن مسلم عن ابن سابط واسناده ضعيف لأن سابط هذا لم يدرك عبد الله بن رواحه .

يقــول ابن القيم : (وهذا كلام صحيح ، وهو إجماع السلف ، ولكن اللفظ كذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم)"[1]".

ومما تجدر الإشارة إليه إن كل دليل دل على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه وكذا العكس وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص .

يؤيــد هــذا المعــنى البيهقي في قوله (فثبت بهذه الآيات أن الإيمــان قابل للزيادة وإذا كان قابلاً للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصاناً)"[2]" لأن الزيادة تكون عن نقص وكل ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص .

٢- المنكرون للزيادة والنقص :

ذهب إلى هذا القول طوائف متعددة من المتكلمين منهم :

أولاً : أبــو حنيفــة وأصحابــه :

اشــتهر عــن الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – أنه قال : بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص "[1]"، لأنه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر ولا يتصــور زيادتــه إلا بنقصــان الكفــر ، وكيف لا يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً)"[2]" ، أي أن الإمام يرى أن الإيمــان والكفر متضادان واجتماعهما في ذات واحدة محال ، لكن الأساس الذي يقوم رأي أبي حنيفة في عدم زيادة الإيمان ونقصانه هو استبعاده العمل من الإيمان لأنه كما سبق أن ذكر أن الناس لا يختلفون فــي التصــديق ولا يتفاضلون فيه وقد يتفاضلون في العمل ، لما كان

(١) المنار المنيف لابن القيم ، ص ٧٠ .
(٢) شعب الإيمان للبيهقي ، جـ١ ، ص ١٦,٠ .

العمـــل مستبعداً من الإيمان وليس داخلاً فيه ، فإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص .

وإذا كـــان الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهل يتساوى إيمان عامة الناس مع إيمان الأنبياء والملائكة عند أبي حنيفة ؟

ويـــرى أبو حنيفة أن إيمان أهل الأرض وأهل السموات واحداً وأن إيمان الأولين والآخرين واحداً ، وذلك لأننا صدقنا بوحدانية الرب وربوبيته وقدرته وبما جاء من عنده ، بمثل ما أقرت الملائكة وصدقت به الأنبياء والرسل .

لكـــن الرسل فضلوا علينا بالثواب في الإيمان وجميع الطاعات وذلك لعدة أسباب :

١-فهم كما فضلوا بالنبوة والرسالة فضلوا كذلك بالخوف والرغبة وجميع مكارم الأخلاق على من سواهم .

٢-إنهم عاينوا من الملائكة والعجائب ما لم نعاين .

٣-إنهم كانوا لا يجزعون عند المصيبة .

٤-إنهـــم كانوا يعاينون ما ينزل بغيرهم من العقوبة على المعصية وكان ذلك أيضاً مما يحجزهم عن المعاصي .

وليـــس فـــي تفضيل الله تعالى للرسل والأنبياء علينا ظلم لنا ، وذلـــك لأن الله تعالى لم ينقصا حقنا وأعطانا حتى أرضانا ، حين زاد هؤلاء وهذا ليس ظلماً "[٣]".

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ، ص ٢٠٣ .
(٢) ملأ اسكندر الجوهرة المنيعة ، ص ٤ ، ٥ .
(٣) أبو حنيفة العالم والمعلم ، ص ١٣ ، ١٦ .

وعلى هذا فإن زيادة الإيمان تتفاوت في التصديق ، بل تتفاوت بأمور أخرى غير التصديق .

ويشرح ابن الهمام لنا معنى زيادة الإيمان عند الحنفية فيقول : بـــأن الحنفية ومعهم إمام الحرمين وغيره لا يمنعون الزيادة والنقصان بإعتبار جهات هي غير نفس الذات (ذات الإيمان) بل بتفاوته يتفاوت المؤمـــنين ويستشـــهد بمـــا روى عن أبي حنيفة إنه قال : إن إيماني كإيماني جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل ، فلا أحد يسوى بين إيمان أحـــاد الـــناس ، وإيمـــان الملائكة والأنبياء ، بل يتفاوت غير أن ذلك التفاوت لا يكون في نفس الذات ، أي لا يكون في ماهية التصديق بل يكون بأمور أخرى ، كتفاوته بإشراقة نوره وثمرته "[1]".

ويمكن القول بأن التفاوت عند أبي حنيفة هو التفاوت في مكانة المؤمـــنين بيـــن الرســـل والأنبياء والملائكة وبين عامة الناس لفضل الأنبياء ومكانتهم ، فالتفاوت في ذلك ليس في ماهية الإيمان ، بل في جزاء الإيمان وثوابه .

أدلتهـــم :

١- اســـتدل الإمام على مذهبه قائلاً : بأنه لا يتصور زيادة الإيمان إلا بنقصان الكفر ، ولا يتصور نقصان الإيمان إلا بزيادة الكفر ، فكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً"[2]" لأن الكفر ضد الإيمان وهو تكذيب وجحود . والواقع

---

(١) ابن الهمام المسايرة ، ص ١٨٦ ، ١٩٠ .
(٢) شرح الفقه الأكبر للملا على القارئ ، ص ١٤٥ ، ط دار الكتب العلمية .

أن هذه الشبهة باطلة لأنها مبنية على أن الإيمان لا يجتمع مع الكفر.

يقـول ابن تيمية – رحمه الله – (ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا الإعتقاد انه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفـر ، أو مـا هو إيمان وما هو كفر ، واعتقدوا أن ذلك متفق عليه بيـن المسلمين ، فلأجل اعتقادهم هذا الإجماع وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي ، إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة)"[1]" ، فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر كما في الصحيحين عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال : أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كـانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا ائتمن خان وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر "[2]"

وروى عـنه أيضـاً أنـه قال : (من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة نفاق)"[3]".

فمـن قال بخلاف ذلك – بكفره – فقد حكم على جميع الأمة إلا النذر القليل بالكفر لكثرة الكذب واختلاف الوعد وضعف الأمانة ووجود السـباب والفجور وغير ذلك من الأعمال المنصوص في الشرع على

---

(١) الفتاوي لابن تيمية ، جـ٧ ، ص ٤٠٤ .

(٢) أخرجه : مسلم في صحيحة عن عبد الله بن عمرو كتاب الإيمان باب بيان خصال المنافق ، جـ٣ ، ص ٦١ .

(٣) أخرجه : أبو داود في سننه ، جـ٣ ، كتاب الجهاد باب كراهية ترك الغزو عن أبي هريرة – رضى الله عنه – حديث رقم ٢٥٠٢ .

أنها كفر ، فدل ذلك على أن هذه العمال وإن سماها الشارع كفر لكنها لا تخرج صاحبها من الملة "[1]" .

٢-ذهب أبو حنيفة ومن وافقه إلى تأويل الآيات الدالة على زيادة الإيمـــان "[2]".بأنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض ، فكانوا يؤمنوا بكل فرض خاص)"[3]" ، وهذا لا يتصور في غير عصر النبي – صلى الله عليه وسلم . فزادهم إيماناً بالتفضيل مع إيمانهم في الجملة ، وأما في حقنا فلا ، لانقطاع الوحي ، فيكون زيادة الإيمان باعتبار المؤمن به لا في أصل التصديق "[4]".

والحـــق أن هـــذه الشبهة لا تقتضي زيادة الإيمان لأن الإيمان الذي زادتهم الآيات إنما هو العمل بها ولا عدد ولا كمية للاعتقاد ذلك أن الشـــرع لـــم يـــنزل جملة واحدة بل على فترات متباعدة وأصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعلنوا إيمانهم جملة فكانوا كلما نزل حكم من الأحكام سارعوا إلى الإيمان به .

أضـــف إلى ذلـــك أن الكلام متى أمكن حمله على الحقيقة ولا يجوز العدول عنه إلى المجاز ومن ثم يكون تأويلهم للنصوص الكريمة ليـــس لـــــه ما يبرره ، وذلك لبعده عن النصوص الصريحة والمثبتة لـــلزيادة والنقصان، والواقع أن أبا حنيفة في قوله لأن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان متسق مع رأيه في معنى الإيمان وأن معناه التصديق

---

(١) انظر الفتاوي ، جـ٧ ، ص ٥٠٤ .
(٢) مثل قوله تعالى : (فزدناهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون) .
(٣) شرح الفقه الأكبر للملا على القارئ ، ص ٢٣٢ .
(٤) الجواهر المنفية ، ص ٤ .

، وهـو يعـني بـه التصديق باليقين ، وهذا يعني حصول التصديق اليقيني لا الظني والتصديق اليقيني واحد لا يزداد .

ثانياً : الجهم بن صفوان ومن وافقه :

وممـن ذهب إلى القول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص جهم بن صفوان ، قال الأشعري : (وزعمت الجهمية أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل الناس فيه "[1]" . أي لا ينقسم وعندهم إن إيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد إذ المعارف لا تتفاضل "[2]" .

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد ولا يقبل الزيادة والنقصان فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد ، ولا يقبل التبعيض ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله ، ولا يتفاضل الناس فيه فإيمان الملائكة والأنبياء والصديقين وإيمان فساق الأمة وأهل الفجور سواء "[3]" .

وقولهـم هـذا فاسـد ظاهر البطلان وذلك لمخالفته للنصوص المثبتة للزيادة والنقصان وقد رددنا عليه آنفاً .

ثالثاً : القائلون بزيادة الإيمان والتوقف على النقصان :

ذهـب الغسانية من المرجئة إلى القول بان الإيمان هو الإقرار أو المحـبةّ لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه وقالوا : إنه يزيد ولا ينقص ، وزعم غسان هذا أن قوله : كقول أبي حنيفة فيه ، وهذا غـلط منه عليه ، لأن أبا حنيفة قال : إن الإيمان هو المعرفة والإقرار

---

(١) المقالات للأشعري ، جـ١ ، ص ١٣٢ .
(٢) الملل والنحل للشهر ستاني ، جـ١، ص ٨٨ .
(٣) انظر الفتاوي لابن تيمية ، جـ٧ ، ص ٥٨٢ .

بـــالله تعـــالى وبرسله وبما جاء من الله تعالى ورسله في الجمله دون التفصيل ، وأنه يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه ، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص "[1]".

وقد وافقهم في هذا جماعة من المتكلمين كالنجارية والأباضية والإمام الخطابي فهم يقولون أيضاً : الإيمان لا يزيد ولا ينقص "[2]".

وقـد بنوا مذهبهم على بعض هـذه الشبـه الآتيـة :

١-تعريفهم للإيمان : (فالإيمان عندهم هو التصديق ، والتصديق لا يقـبل الـنقص ، لأنه إذا قبله صار شكاً ، لكنه يقبل الزيادة بـــناء عـــلى أن الشـــخص يؤمـــن إجمـــالاً ثـــم يزيد تصديقه بالتفصيل"[3]" .

فـــإذا كان الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب فقد منعوا مـــن النقصان فيه (لأنه لو نقص لا يبقى إيماناً) ، ولكن يقبل الزيادة لقوله تعالى (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً)"[4]" ونحوها من الآيات .

٢-أنهـــم يقولـــون : إن الإيمـــان يتكـــثر بفروعه تتكثر بعضها ، والمعاصي لا تحبط الطاعات ، وإذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الإيمان "[5]".

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ، ص ٢٠٣ .
(٢) المصدر السابق للبغدادي ، ص ٢٠٨ ، مقالات الإسلاميين جـ١ ، ص ٢١٦ ، التبصير في الدين ، ص ١٠١ ، مشارق الأنوار ، ص ٣٥ ، ٣٦ .
(٣) أصول الدين للبغدادي ، ص ٢٥٢ .
(٤) سورة الأنفال آية رقم (٢) .
(٥) عمدة القارئ للعيني – المنهاج في شعب الإيمان للبيهقي .

٣- احتجوا بقوله تعالى : (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا)"[١]" فقد ذكر الله في هذه الآية الكريمة: الزيادة وتوقف عن القول بالنقصان .

٤- احتجوا بقوله : صلى الله عليه وسلم : الإيمان يزيد ولا ينقص وخفى عليهم أن هذه الزيادة لها معنى آخر على نحو الإسلام يعلوا ولا يعلى عليه .

ويمكن دفع هذه الشبه بما يأتي :

أولاً : إن قولكم بان الإيمان كان معناه التصديق القلبي فلا ينقص لأنه لو نقص صار شكاً لكنه يزيد فهذا قول باطل (لأن التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الدلة ولهذا كان إيماناً الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه ، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض بل قلوبهم منشرحة منيرة وأن اختلفت عليهم الأحوال وأما غيرهم فليسوا كذلك وهذا مما لا يمكن إنكاره)"[٢]" .

ثانياً : إن هذه الآيات وإن صرحت بذكر الزيادة وتوقفت عن ذكر النقصان فهي ترد عليكم وذلك لأن ذكر الزيادة يستلزم النقص وكل ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص .

قال ابن حجر في شرحه لهذا الباب (ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة وثبوتها يثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة "[٣]".

---

(١) سورة آل عمران آية رقم ١٧٣ .
(٢) شرح صحيح مسلم للنووي . جـ١ ، ص ١٤٨ – فتح الباري ، جـ١ ، ص ٤٦ .
(٣) فتح الباري ، جت١ ، ص ٤٧ .

ثالثاً : أما عن احتجاجهم بالحديث المذكور فيقال لهم : (إن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به ، فقد أخرجه أبو داود وأحمد والطيالسي والحاكم في المستدرك والبيهقي في السنن والجوزقاني في الأباطيل "[1]".

وعلى فرض صحته يقول البيهقي:(وإن صح الخبر فتأويله غير ما ذهب إليه – يعني معاذ في توريثه للمسلم من الكافر متحججاً لذلك بهذا الحديث – إنما أراد الإسلام في زيادة ولا ينقص بالردة)"[2]" .

وبذلك يثبت فساد قولهم وإن الإيمان يزيد وينقص ويقوي ويضعف ولا يلزم من ضعفه شكاً أو كفراً كما زعم هؤلاء .

وبعد فقد اتضح مما سبق حقيقة المذاهب في زيادة الإيمان ونقصانه وأن المذهب الأول هو الصحيح منها ، لتظاهر الأدلة على صحته ، وهذا مما لا يمكن إنكاره ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أي بكر الصديق – رضى الله عنه – لا يساويه تصديق آحاد الناس ، فلو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقصان لكان إيمان آحاد الأمة ، بل المنهمكين في الفواحش والمعاصي مساوياً لإيمان الأنبياء والصديقين .

فالإيمان الذي أمر الله به عبادة والذي يكون من عباده المؤمنين يزيد وينقص من وجوه متعددة ذكرها ابن تيمية فيما يأتي :

---

(١) انظر سنن البيهقي ، جـ ٦ ، ص ٢٠٥ .

(٢) المصدر السابق ، جـ٦ ، ص ٢٥٥ .

١-إن الإيمان يزيد وينقص من جهة الإجمال والتفصيل فيما أمروا به

٢-أنه يزيد وينقص من جهة علم القلب وتصديقه .

٣-أنه يزيد وينقص من جهة المعرفة القلبية وهي دون التصديق.

٤-أنه يزيد وينقص من جهة عمل القلب كالمحبة والخوف والرجاء وغيرهما .

٥-أنه يزيد وينقص من جهة أعمال الجوارح الظاهرة .

٦-أنه يزيد وينقص من جهة استحضار الإنسان لأوامر الدين الحنيف وعدم الغفلة عنها والثبات والدوام عليها .

٧-أنه يزيد وينقص من جهة أن الإنسان قد يكون منكراً ومكذباً بأمور، لا يعلم أنها من الإيمان ، ثم يتبين له بعد أنها منه فيزداد بذلك إيمانه "[1]" .

وبعد نهاية حديثنا عن زيادة الإيمان ونقصانه يتبادر إلى الذهن سؤال وهو : هل الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى تعريف الإيمان أولاً ؟

ذهب جماعة من المتكلمين منهم الرازي والجويني وغيرهم إلى أن الخلاف في هذه المسألة عائد إلى الخلاف في تعريف الإيمان ، أي أن من قال : إن الإيمان اعتقاد وقول وعمل (كالسلف ومنهم وافقهم) فالإيمان عندهم يزيد وينقص باعتبار زياد ة الإعمال ونقصانها ، ومن

---

(١) هذه وجوه زيادة الإيمان ونقصانه كما ذكرها ابن تيمية ذكرتها على سبيل الإجمال ومن أراد معرفتها على سبيل التفصيل فليرجع إليها الإيمان لابن تيمية ، ص ١٨٠ ، ١٨٥ .

أخـــرج العمل من مسمى الإيمان (كالمرجئة) فالإيمان عندهم لا يزيد ولا يـــنقص لعـــدم إمكـــان حصول الزيادة والنقصان في التصديق لما يقتضيه في رأيهم من الشك والريب)"[1]".

ولـــذ يقول الجويني : (فمن أطلق اسم الإيمان على الطاعات كـــلها يقـــول على مساق أصله يزيد الإيمان بزيادة الطاعات وينقص ينقصـــها ، ومـــن قال الإيمان هو التصديق فمن علم وعرف حقاً قلا يـــتفاوت التصـــديق بالأعمال زادت أو نقصت)"[2]" . ووافق على هذا الرأي جمع كثير من المتكلمين .

وأرى أن الإيمان إن كان معناه التصديق فإنه أيضاً يقبل الزيادة والـــنقص وذلك لأن التصديق القلبي يزيد بكثرة النظر ووضوح الأدلة وينقص بنقصها ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم .

ويؤكـــد الألوسي هذا المعنى قائلاً : (والحق أن التصديق يقبل بحســـب مراتبه ، فما المانع من تفاوته قوة وضعفاً كما في التصديق لطـــلوع الشمس والتصديق بحدوث العالم ، كما يتفاوت قلة وكثرة كما في التصديق الإجمالي والتصديق التفصيلي المتعلق بالكثير)"[3]" .

وهـــذا يثبت أن التصديق نفسه تعرض له الزيادة والنقص من جهات كثيرة ذكرها الدكتور دراز قائلاً : (فمن ناحية تفاوت التصديق مـــن جهة وسيلته فيستدل على ذلك بقولـــه : كلما تكاثرت الشواهـــد والـــبراهين التي تؤكد المعلوم كان أشد رسوخاً في النفس وأعمق أثراً

---

(١) المواقف للأيجي ، ص ٣٨٨ ـ العقائد النفسية ، ص ١٢٥ .
(٢) العقيدة النظامية للجويني ، ص ٣٨٨ .
(٣) روح المعاني للألوسي ، جـ٩ ، ص ١٦٩ ـ انظر المختار من كنوز السنة ، ص ١٤ .

فـــي القـــلب انظـــروا إلى قضية وصل إليكم علمها عن طريق الأخبار المتواترة ، ثم عن طريق المشاهدة . وقارنوا أنفسكم بين درجة العلم في الحالتين .

ويضرب المثل لذلك بقول إبراهيم عليه السلام (رب أرني كيف تحـــي المـــوتى قال أو لم تؤمن ؟ قال بلى ولكن ليطمئن قلبي) .. بل العيان نفسه يختلف ، فليس العيان الذي يقع مرة كالعيان الذي يتكرر كل يوم .

وأما تفاوت التصديق زيادة ونقصاً من جهة متعلقة ، فواضح ، لأنـــه كلما زادت قضايا الإيمان وحصل الإيمان بها تفصيلاً بعد أن كان جملة زاد الإيمان بداهة .

ولـــذا يقـــول الدكـــتور دراز : (لا تقولوا إن هذه المعلومات الكـــثيرة مـــتى كـــانت داخله في موضوع ذلك الأمر الإجمالي صارت معـــلومة بعـــلمه سواء اطلع عليها أو لم يطلع عليها)"[1]" ، وهنا يلجا الدكـــتور دراز إلى المـــنهج النفسي في حسم الخلاف إذ يقول : (لأن هـــناك فرقاً شاسعاً بين حصول الشئ في النفس قصداً وحصوله ضمناً وتـــبعاً ، ومـــثل هذا كمثل حبة واحدة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة).

وأما تفاوت الإيمان زيادة ونقصاً من جهة ثمرته – وهي العمل – فيمكـــن تســـميته كمـــا يرى الدكتور دراز – بالمهج النفسي وهي تتـــلخص في : إن الفكرة النظرية التي تأخذ أثاراها العلمية تبقى ماثلة

---

(١) نقلاً من كتاب العقيدة الإسلامية بين الفلسفة والعلم ، د/ يحيى هاشم حسن فرغلي ، ص ٢٦٠ .

فـــي الوجـــدان لا يزاحمها الأضداد ، ولا يطفي عليها النسيان ، لأنها حاضـــرة غالـــباً فـــي مركز الفكر أو كما يقول علماء النفس في بؤرة الشـــعور – فهي تستمد من العمل قوة وثباتاً وإشراقاً ، وكذلك يستمد منها العمل سهولة ويسراً ، وهذا كلما ازداد تكرار العمل بمقتضى تلك الفكـــرة ازدادت قـــوة فـــي نفسها واستعداداً لإنتاج أمثاله من الأعمال بدون تكلف .

وكذلـــك نقـــول : أن مـــن اعتاد طاعة الله ازداد إيمانه ، ومن كثرت مخالفته لأوامر الله ضعف يقينه إلى حد ما ، فإن هو اعتاد ذلك لـــم يؤمـــن ثباته على الإيمان ، وهذا مقتضى قوله تعالى : (والذين اهـــتدوا زادهـــم هدى وآتاهم تقواهم) وعلى هذا مجمل ما ورد عن مروق مرتكب الكبيرة من الإيمان "[1]" .

ويشـــرح لنا الإمام الغزالي لفظ الإيمان وعلاقته بزيادة الإيمان ونقصانه فيقول إن للإيمان اطلاقات عدة وإن لفظ الإيمان مشترك بين ثلاث معان :

(١) قد يعبر به عن التصديق اليقيني البرهاني ودليله أن من عرف الله تعـــالى بـــالدليل ومـــات عقب معرفته فإنا نحكم بأنه مات مؤمناً .

ويقـــرر الغـــزالي أن الإيمـــان إذا أخذ بهذا الإطلاق لم يتصور زيادته ولا نقصانه ، بل اليقين إن حصل بكماله فلا مزيد عليه وإن لـــم يحصـــل بكمالـــه فـــليس بيقين وهي خطة واحدة ولا

(١) أنظر لمصدر السابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

يتصـــور فيهـــا زيادة ولا نقصانإلا أن يراد زيادة وضوح ، أي زيـــادة طمأنيـــنة النفس عليه لآن النفس تطمئن إلى اليقينات الـــنظرية في الابتداء إلى حل ، فإذا ما تواردت الأدلة عل شئ واحـــد أفاد بظاهر الأدلة زيادة طمأنينة وكل من مارس العلوم أدرك تفاوتاً في طمأنينة نفسه إلى العلم الضروري ، فالتفاوت في طمأنينة النفس مشاهد لكل ناظر .

(٢) وقـــد يعـــبر به عن الاعتقاد التقليدي إذا كان جزما ودليله أن جماهيـــر العـــرب كانوا يصدقون رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بمجرد إحسانه لهم ولطفه بهم ، ونظرهم في قوانين أحواله من غير نظر في أدلة الوحدانية ووجه دلالة المعجزة ، وكـــان يحكـــم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بإيمانهم ويقـــرر الإمام الغزالي أن الإيمان إذا أخذ إطلاقة لثاني (أي الاعتقاد التقليدي الجازم) فكذلك أي يزيد وينقص ، ولا سبيل إلى جحـــد التفاوت فيه ، وإنما ينكره الذين سمعوا من العلوم والاعـــتقادات أساميها ، ولم يدركوا من أنفسهم ذوقها ، ولم يلاحظوا اختلاف أحوالهم وأحوال غيرهم فيها .

(٣) وقد يعبر به عن تصديق مهمة العمل بموجب التصديق ودليله قولـــه صلى الله عليه وسلم (الإيمان بضع وسبعون شعبة) فإذا أخذ الإيمان بهذا الإطلاق الثالث فهو – كما يقول الغزالي فـــي هـــذا المقـــام لا يخفى تطرق التفاوت إلى نفس العمل ثم

يتســـاءل : هـــل يـــتطرق التفاوت إلى نفس التصديق بسبب المواظبة على العمل ؟

ومع أن الإمام الغزالي يقول عن هذه المسألة إن فيها نظر لكنه يبادر إلى القول : بأن ترك المداهنة في مثل هذا المقام أولى "[1]" .

وهذا يثبت أن الإيمان إن كان معناه التصديق فإنه يقبل الزيادة أو النقص أيضاً لآن التصديق القلبي يزيد بكثرة النظر ووضوح الأدلة وعدم ذلك نقص ، ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم.

ثالثاً : العلاقـة بين الإيمـان والإسـلام :

اختلف العلماء في العلاقة بين مفهوم الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما هل هما مترادفان أو متقاربان ومتغايران ؟

وقـــبل الشـــروع في معرفة العلاقة بينهما علينا أن نعرف أولاً الإسلام لغة وشرعاً فنقول :

تبين مما سبق أن الإيمان يعني عدة معان هي الأمن والطمأنينة والتصديق والثقة والخضوع .

أما الإسلام فقد قال عنه ابن منظور بأنه في اللغة يعني الانقياد "[2]" وقيل : الإسلام الدخول في السلم "[3]" .

وقال عنه أبوالبقاء في الكليات : الإسلام لغة الانقياد والمتعلق بالجوارح كما في قوله تعالى (ولكن قولوا أسلمنا) "[4]" والدين كما في

---

(١) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .
(٢) لسان العرب ، ص جـ ٢ ، ص ٢٩٣ .
(٣) المفردات لراغب ، ص ٢٤٠ .
(٤) الحجرات آية رقم(١٤) .

قولـه تعـالى (إن الدين عند الله الإسلام)"[1]" والإيمان كما في قوله تعالى (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين) "[2]" .

فلإسـلام فـي الـلغة يـدور على هذه المعاني الثلاثة الانقياد والخضوع والاستسلام .

والإسـلام شـرعاً : هو الامتثال والانقياد لم جاء به النبي – صلى الله عليه وسلم – ما علم من الدين بالضرورة . "[3]".

وإذا قارنا بين معنى الإسلام والإيمان – بمعنى الانقياد والتصديق تبين لنا ما يأتي :

أولاً: الإيمـان والإسـلام متغايران مفهوماً (أي معنى) وما صدقا(أي أفـراد) فالإيمـان التصديق القلبي (الباطني) والإسلام الانقياد والطاعـة الظاهـرة هـذا بـناء على مفهومهما في اللغة فهما متغايران بمعنى أن الإيمان أخص والإسلام أعم فكل مؤمن مسلم وليـس كل مسلم مؤمناً "[4]" لآن الإيمان يختص بالتصديق محله القلب والإسلام يتسع بحسب حقيقته اللغوية لما يكون بالظاهر أو الباطن أو بكليهما وأما باعتبار حقيقتهما الشرعية فهما متلازمان شرعاً باعتبار والمحل اتحاد الجهة المعتبرة وهي الإيمان المنجي فـي الدنيـا والآخرة ذلك أنه لا يوجد من يأتي بأفعال الإيمان إلا

---

(١) آل عمران آية رقم (١٩) .
(٢) الذاريات آية رقم (٣٥) – انظر الكليات ، جـ ١ ، ص ١٧٠ .
(٣) إحياء علوم الدين ، جـ ١ ، ص ١٠٢ – التعريفات للجرجاني ، ص ١٠ .
(٤) إحياء علوم الدين ، جـ ١ ، ص ١٠٢ – الملل والنحلللشهر ستاني ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

ويكـــون مســـلماً ، ولا يوجد من يأتي بأفعال الإسلام إلا ويكون مؤمناً .

فإذا قطعنا النظر عن تلازمها ونظرنا إلى مطلق الإيمان والإسلام فـــإن العلاقة بينهما تكون العموم والخصوص الوجهي باعتبار المحـــل – أي الشـــخص – يجـــتمعان فيمن صدق بقلبه وامتثل ظاهـــراً وينفرد الإيمان في المصدق بقلبه ، والإسلام في المنقاد ظاهراً ، أي المنافق هذا على جمهور الأشاعرة "[1]" .

ويـــدل عـــلى ذلك نفي المولى – عز وجل – عن الأعراب الذين دخـــلوا في الإسلام صفة الإيمان حينما زعموا أنهم مؤمنون قال تعالى : (قال الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخـــل الإيمان في قلوبكم) "[2]" فلو كان الإسلام عين الإيمان ما أثـــبت الله تعـــالى أحدهمـــا ونـــفى الآخـــر فدل ذلك على أنهما متغايران.

يقـــول الإمام ابن كثير في تفسيره لهذه الآية : (وقد استفيد من هذه الآية الكريمة أن الإيمان أخفى من الإسلام) "[3]" .

ومـــنها قولـــه تعـــالى : (إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات)"[4]" ووجه الاستشهاد بهذه الآية الكريمة أن الله – عز وجل – قد عطف الإيمان على الإسلام ، فلو لم يكن الإسلام غير

---

(١) الشيخ صالح موسى شرف : كتاب التوحيد ، ص ١٩ – والبيجوري تحفة المريد ، ص ٥١ ، ٥٢ .
(٢) سور الحجرات آية رقم (١٤) .
(٣) أنظر تفسير ابن كثير ، جـ ٤ ، ص ٢١٩ .
(٤) سورة الأحزاب آية رقم (٣٥) .

الإيمـــان مـــا عطـــف أحدهمـــا عـــلى الآخر إذ العطف يقتضي المغايرة"[1]"

ومـــا يؤيـــد هـــذا المعنى أيضاً ما جاء في حديث جبريل – عليه الصـــلاة والسلام – حين سأل عن الإسلام ثم عن الإيمان ثم عن الإحسان فتدرج من الأعم إلى الأخص ثم للأخص منه .

وكقولـــه صلى الله عليه وسلم من حديث سعد بن أبي وقاص – رضـــي الله عنه – قال : أعطى النبي – صلى الله عليه وسلم – رهطـــاً – وفي رواية قسم قسماً – وترك فيهم من لم يعطه وهو أعجـــبهم إلى فقلت يا رسول الله مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمـــناً ، فقـــال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو مسلماً أقولهـــا ثلاثا ويردها على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثلاثاً قال إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه مخافة أن يكبه الله في النار "[2]" .

ففـــي هـــذا الحديـــث فرق النبي – صلى الله عليه وسلم – بين المؤمن والمسلم فدل ذلك على أن الإيمان أخص والإسلام أعم .

إذن فكـــل تصـــديق تسليم وليس كل تسليم تصديقاً (وكل مؤمن مســـلم فإن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه قام بأعمال الإسلام فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام ، وليس كل مسلم مؤمناً فإنه قد يكون الإيمان ضعيفاً فلا يتحقق

---

(١) شرح المقاصد ، جـ ٥ ، ص .

(٢) أخرجه البخاري ، جـ ١ ، ص ٧٩ جـ ٣ ، ص ٣٤٠ ، فتح – ومسلم بشرح النووي ، جـ ٢ ، ص ١٠٨٠ .

القـــلب بـــه تحقيقاً تاماً مع عمل جوارحه أعمال الإسلام فيكون مسلما وليس يؤمن الإيمان التام "[1]".

ثانيـاً : ذهـــب الماتريدية ومحققوا الأشاعرة إلى أن الإيمان والإسلام متحدان بمعنى أن كل مؤمن مسلم وأن كل مسلم مؤمن .

يقـــول البيجوري : (وإن تلازما شرعا باعتبار المحل بعد اتحاد الجهـــة المعتـــبرة ، فلا يوجد مؤمن ليس بمسلم ولا مسلم ليس بمؤمن "[2]"

فهمـــا متحدان مفهوما فمعنى آمنت بما جاء به النبي – صلى الله عليه وسلم – صدقته ومعنى أسلمت بما جاء به النبي – صلى الله عـــليه وســـلم – ســـلمت به وقد استدلوا على ترادف كل من الإيمان والإسلام واتحاد مفهومهما"[3]" بما يأتي :

(١) قوله تعالى : (أفمن شرح الله صدره للإسلام) "[4]"

ودلالة هذا الآية الكريمة ظاهرة على اتحادهما ، وهو استدلال يمكـــن أن يجيـــب عنه أصحاب المذهب الأول بان المراد قبول الإسلام .

ويشـــتهد أصحاب هذا المذهب بقول الله تعالى في شأن قـــرية لوط (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين – فما وجدنا فيهـــا غير بيت من المسلمين)"[5]" وهؤلاء هم قرية لوط وأهل

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب ، ص ٢٦ ، ٢٧ بتصرف يسير .
(٢) شرح الخريدة على الجوهرة ، ص ١٢٣ .
(٣) الشيخ صالح موسى شرف : كتاب التوحيد ، ص ١٩ ، والبيجوري تحفة المريد ، ص ٥١ .
(٤) سورة الزمر آية رقم (٢٢) .
(٥) الذاريات آية رقم (٣٥ ، ٣٦) .

بيــته إلا أمــرأته فأطلق كلمة المؤمنين على المسلمين وكلمة المســلمين على المؤمنين فدل على أنهما متحدان مفهوماً وما صدقا أي معنى وأفراد وقد أحتج بهذه الآية من ذهب إلى رأي المعــتزلة ممن لايفرق بين مسمى الإيمان والإسلام لأنه أطلق على المؤمنين والمسلمين "[1]".

يضاف إلى ذلك أن الله – عز وجل – قد أستثنى أحدهما من الآخرة فلو كان الإسلام غير الإيمان ما صح هذا الاستثناء.

وهذا الاستشهاد يمكن أن يجاب عنه فيقال :لم لا تكون كلمة غير في هذه الآية الكريمة صفة لموصوف خاص وليست للاســتثناء ، ويكــون تقدير الآية ، فما وجدنا فيها أحدا مؤمنا غير أهل بيت المسلمين ، والمعنى عليه مستقيم وعلى ذلك فلا اتحاد بينهما "[2]" .

والحــق إنــنا لو نظرنا إلى ما قاله أصحاب المذهب الأول من تلازم الإيمان والإسلام شرعاً ، وما قاله أصحاب المذهب الثاني مــن تغايــرهما فإنه يمكن القول ، فإن ما وقع من خلاف بين العــلماء فــي علاقة الإسلام بالإيمان إنما هو من حيث المعنى الشــرعي ، أمــا العلاقــة بينهما من حيث المعنى اللغوي لكل مــنهما فــي التغاير وهو من قبيل التغاير بالعموم والخصوص المطــلق فيلتقيان فيمن صدق بقلبه إذ يكون مؤمنا مسلماً من

---

(١)انظر تفسير ابن كثير ، جـ ٤ ، ص٩ ، والقرطبي جـ١٧ ، ١٨ .
(٢) الشيخ صالح موسى شرف كتاب التوحيد ص١٩ – والبيجوري تحفة المريد ، ص٥٢ .

حيث اللغة وينفرد الأعم وهو الإسلام فيمن خضع وانقاد ظاهراً.

وقد تقدم آنفا أن الإيمان قد يطلق على التصديق والعمل ، أما الإسلام فإنه يطلق ويراد به الاستسلام والخضوع لله بأداء ما طلبه الله من المسلم من الواجبات والأعمال ولذا يقول ابن تيمية في بيان الصلة بينهما : (إذا ذكر الإيمان مع الإسلام جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة ، وجعل الإيمان هو ما في القلب ..... وإذا ذكر الإيمان مجرد داخل فيه الإسلام والأعمال الظاهرة ، وإذا ذكر الإسلام مجرداً دخل فيه الإيمان والتصديق "[1]"

" وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم "

(١) انظر الإيمان لابن تيمية ص ٢٠١ ، تحقيق عصام الدين الصبابطي ، ط دار الحديث ط أولى ١٤١٤ هـ .

المراجع

(١) أبـــو حنيفة العالم والمتعلم ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، ط الأنوار القاهرة ١٣٦٨ هـــ .

(٢) أحياء علوم الدين للغزالي ، ط دار حياء الكتب العربية .

(٣) أصول الدين للبغدادي ، ط دار الأفاق الجديدة ،أولى ١٩٨٨م.

(٤) اعتقاد أهل السنة للألكائي .

(٥) الإيمان لأبن تيميه ، تحقيق د ./ على عبد المنعم عبد الحميد.

(٦) الاعـــتقاد الـــبيهقي ،ط دار الكـــتب العـــلمية ببيروت ، ثانية ١٩٨٦ م .

(٧) البيجوري على الجوهرة ، ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية.

(٨) الجواهـــر المـــنيفة في شرح وصية الأمام إبي حنيفة للملئ حســـن الحنفي ضمن مجموعة الرسائل التسع في العقائد ، ط مجـــلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الهند ، ط ثالثه ، ١٤٠٠ هـــ .

(٩) الشريعة للأجري تحقيق محمد حامد الفقي نشر حديث أكاديمي باكستاني ، ط أولى ١٤٠٣ هـــ .

(١٠) الصارم المسلول على شاتم الرسول تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٨ هـــ .

(١١) العقائد النسفية سعد الدين التفتازاني ، طبع على نفقة مصطفى البادبي الحلبي .

(١٢) العقيدة الإسلامية بين الفلسفة والعلم ، د / يحيى هاشم فرغلي ، ط المكتبة أبو ظبي .
(١٣) العقيدة النظامية للجويني تحقيق أحمد حجازي ، ط دار الشباب بالقاهرة أولى ١٣٩٨هـ .
(١٤) العقيدة الواسطية لأبن تيمية ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة ، ط السابعة .
(١٥) الفتاوي لأبن تيمية .
(١٦) الفرق بين الفرق للبغدادي ، ط دار المعرفة بيروت .
(١٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبن حزم تحقيق د / عبد الرحمن عميرة وغيره ، ط دار الجيل بيروت .
(١٨) القاموس المحيط للفيروز أبادي ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .
(١٩) الكليات لأبي البقاء الكوفي إعداد عدنان درويش وأخريين ، ط منشورات وزارة الثقافة سورية ١٩٨١ م .
(٢٠) المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد تحقيق سيف الدين الكاتب ، ط دار مكتبة الحياة بيروت .
(٢١) المسايرة لأبن الهمام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة المحموديه بمصر .
(٢٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق محمد كيلان ، ط الحلبي القاهرة ١٣٨١ هـ .

(٢٣) الملل والنحل للشهرستاني ، ط محمد علي صبيح وأولاده .
(٢٤) تهذيب اللغة للأزهري تحقيق عبد السلام محمد هارون دار القومية العربية القاهرة ١٣٨٤ هـ .
(٢٥) تيسير الأقتصاد في الأعتقاد فضيلة الشيخ صالح موسى شرف.
(٢٦) خلق أفعال العباد للبخاري تحقيق بدر البدر ، ط الدار السلفية الكويت ، ط أولى ١٤٠٥ هـ .
(٢٧) درء تعارض العقل والنقل لأبن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم نشر جامعة الإيمان ، ط أولى ١٣٩٩ هـ .
(٢٨) شرح الأصول الخمسة ، تحقيق د / عبد الكريم عثمان ، ط مكتبة وهبة ، أولى ١٩٦٥ م .
(٢٩) شرح العقيد الضحاوية تحقيق أحمد شاكر ، ط بيروت .
(٣٠) شرح الفقه الأكبر للملأ على القارئ ، ط دار الكتب العلمية .
(٣١) شرح المقاصد التفتازاني تحقيق د / عبد الرحمن عميرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط أولى ١٩٨٩ م .
(٣٢) شرح المواقف عضد الدين الإيجي تحقيق د / عبد الرحمن بيصار .
(٣٣) لسان العرب لأبن منظور ، ط دار أحياء التراث الإسلامي بيروت .
(٣٤) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار تحقيق عدنان محمد زرزوور ، ط دار التراث بالقاهرة .

(٣٥)مجمـــوع فـــتاوي شـــيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم مكتبة المعارف الرياض .
(٣٦)مشـــارق أنـــوار العقول لأبي محمد عبد الله بن حميد السالمي تحقيق أحمد الخليلي ، مطابع العقيدة عمان .
(٣٧)مفـــاتيح الغيـــب لفخـــر الدين الرازي ، ط دار الفكر للطباعة والنشر .
(٣٨)مقـــالات الإسلاميين للأشعري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط مكتبة النهضة المصرية .
(٣٩)نهاية الأقدام للشهرستاني تحقيق الفرجيوم ، ط مكتبة زهران.